E/ECWA/122/Add.1 (Part I)
8687 دص

التوزيع: عـــام
E/ECWA/122/Add.1 (Part I)
٦ نيسان/ابريل ١٩٨١
الاصل: بالعربيـــة

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة الثامنة
٣- ٧ أيار/مايو ١٩٨١
صنعاء، الجمهورية العربية اليمنية

البند ١١ من جدول الاعمال المؤقت

استراتيجيـة التنميـــــة
لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـــا
في عقد التنمية الثالث للامـم المتحـــدة

81-3922

المحتويـــات

	الصفحة
مقـــــدمة	١
الفصـــل	
الأول - الواقع الاقتصادى للمنطقة في السبعينات	٢
أولا - السمات الرئيسية للمنطقة وموارد ها	٢
ثانيا- صعوبات التنمية ومشاكلها واختناقاتها في المنطقة	٣
الثاني - اتجاهات وآفاق التنمية في المنطقة	٩
أولا - التحرك على طريق التنمية والتعاون في السبعينات	٩
ثانيا- الاهداف الكمية للتنمية في الثمانينات واتجاهاتها	١٤
أ - معدل النمو المتوقع في القطاعات والبلدان غير النفطية	١٤
ب- استراتيجية التنمية لقطاع النفط الخام وأثرها على معـــدل النمو الاقتصادى	١٥
ج - معدلات النمو العام المستهدفة حسب القطاعات	١٦
ثالثا- مكانة الاهداف النوعية في استراتيجية التنمية	١٦
أ - الاهداف النوعية الرئيسية	١٦
ب- توجهات الانتاج والاستهلاك	١٧
ج - عدالة توزيع الدخول	١٨
الثالث- الابعاد العالمية والاقليمية في استراتيجية التنمية	١٩
أولا - المنطقة والعالم	١٩
ثانيا- المنطقة والكيان الصهيوني والنشاطات المعادية	٢٠
ثالثا- المنطقة والدول المتقدمة صناعيا	٢٠
رابعا- المنطقة والجوار	٢٣
خامسا- المنطقة والعالم الثالث	٢٣
سادسا- المنطقة والاعتماد الجماعي على الذات	٢٤

الفصل		الصفحة
الرابع -	مجالات الاولوية في استراتيجية التنمية	٢٧
	أولا - الاولويات العامة حسب مجموعات الدول	٢٧
	أ - الاولويات المشتركة	٢٧
	ب - أولويات الدول النفطية	٢٧
	ج - أولويات الدول غير النفطية	٢٨
	د - أولويات الدول الاقل نموا	٢٨
	ثانيا - العوامل المساعدة	٢٨
	أ - دور التخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية	٢٨
	ب - دور الادارة والاجهزة الاشرافية	٢٨
	ج - دور القطاع العام	٢٩
	د - دور العلم والتكنولوجيا	٢٩
	ثالثا - أولويات التنمية في المجالات الاقتصادية	٣٠
	أ - أولويات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء	٣٠
	ب - العلاقة بين القدرة الاستيعابية والهياكل الاساسية	٣٣
	ج - أهمية صناعة البناء والتشييد	٣٥
	د - الصناعات المرتبطة بالهياكل الاساسية	٣٦
	هـ - أولويات الصناعات التحويلية	٣٦
	و - دور قطاع النفط في التنمية	٣٩
	ز - الثروات الباطنية	٤٠
	ح - المياه	٤٠
	ط - الطاقة	٤٠
	ى - النقل والمواصلات	٤١
	ك - التجارة الخارجية	٤٢
	ل - السياحة	٤٣
	رابعا - أولويات التنمية الاجتماعية	٤٣
	أ - دور التحولات الاجتماعية في التنمية	٤٣
	ب - الموارد البشرية والايدى العاملة	٤٣
	ج - السياسة السكانية	٤٤
	د - الاحتياجات الاساسية للفرد	٤٥
	هـ - دور المرأة	٤٦
	و - الاسكان والتخطيط العمراني	٤٦
	خامسا - حماية البيئة	٤٧

مقدمـــــــــة

يستعد المجتمع الدولي ، وهو على عتبة الانتقال من عقد السبعينات ، الذى كان عقد التنمية الثاني للامم المتحدة ، الى عقد الثمانينات ، الذى سيكون عقد التنمية الثالث ، لبلورة استراتيجية دولية جديدة للتنمية ، تنير امامه الطريق نحو مستقبل افضل للانسان ، في ظل نظام اقتصادى عالمي جديد ، قائم على العدالة وتكافؤ الفرص بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، وضن اطار تعاون فني واقتصادى اوثق فيما بين البلدان النامية ، سواء ضن الاطر العالمية أم الاقليمية ، وفي ظل جهود وطنية في مضار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ترفد الجهود الاقليمية والعالميـة ، وتكملها وتتكامل معها ، بغية تحقيق تنمية اسرع ، واكثر توازنا واتساقا ، للاقتصاد والمجتمع في العالم الثالـــث .

وتتضن هذه الوثيقة تصورات لاهداف التنمية واستراتيجيتها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا خلال العقد الثالث ، مستنبطة من تحليل الواقع الاقتصادى ودراسة مسيرة التنمية خلال العقد الثاني وما قبله ، مركزة بالدرجة الاولى على الجوانب التحليلية النوعية ، مع التطرق ، حيثما كان ذلك ضروريا ، الى الجوانب الكميـــة .

وتعتبر صيغة الاستراتيجية بشكلها الحالي ثمرة توحيد جهود بذلت على عدة اصعدة ، ابتداء من ورقة العمل التي اعدت من قبل سكرتارية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، تنفيذا لقرار اللجنة رقم ٦/٧٦ المتخذ في الدورة السادسة المنعقدة في بغداد بين ٢٨ نيسان/ابريل و٢ ايار/مايو ١٩٧٩ ، ومن ثم التعديلات التي ادخلتها عليها لجنة خبراء التنمية الحكوميين التي عقدت اجتماعاتها ، تنفيذا للقرار المذكور ، في بيروت بين ٢٩ - ٣١ آب/اغسطس ١٩٧٩ ، والافكار والصياغات التي تضمنها تقرير لجنة الخبراء ، واخيرا الاضافات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية المنبثقة عن الدورة السابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا المنعقدة في بغداد بين ١٩ - ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ، كذلك جرت اعادة نظر في الارقام وتم تحديثها استنادا الى ما توفر مؤخرا من معلومات وبيانات ، واعيد النظر في ترتيب الفصول والفقرات في سياق عملية الدمج وذلك كله تنفيذا لتوصيات اللجنة الفرعية المذكورة ، والواردة في تقريرها ، الذى اعتمدته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السابعة .

الفصـــــل الاول

الواقع الاقتصادى للمنطقة في السبعينـــــات

أولا - السمات الرئيسية للمنطقة وموارد ها

١- تعتبر منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا منطقة نامية كلها ،مع تباين واضح فـــي درجات نمو اقطارها ومستويات دخلها ، فبينما تشمل دولا يعتبر الدخل الفردى فيها من اعلـــى المستويات على الصعيد العالمي ، تضم ايضا دولتين هما من الدول الاقل نموا في العالم (الدولتين اليمنيتين) .

٢- تتميز المنطقة بموقع جغرافي ممتاز على بعض طرق التجارة العالمية ، وتجاور عددا مـــن القارات، وهي على صلة بالاسواق العالمية والموارد البحرية عن طريق سواحلها الطويلة (٥٥٠٠ ميل) والتي تفوق اطوال سواحل الولايات المتحدة ، وتقارب اطوال سواحل اليابان ، وتزيد على ضعفي سواحل الجزر البريطانيـــة .

٣- الى جانب تميز ارضها بالتلاحم ، حيث تشكل كتلة واحدة ، يشكل سكانها مجموعة متجانسة الى حد بعيد تربط بينهم روابط قومية ولغوية وتاريخ مشترك ومصالح مشتركة وروابط عديدة اخرى ، واقواها انها تكون قومية واحـــدة .

٤- تظهر صورة التوزيع الجغرافي لسكان المنطقة توزيعا غير متكافئ فهم يتجمعون في المناطق الحضارية القديمة ، القائمة على مصادر المياه التقليدية ، والحديثة ، القائمة على النفط ، وموخرا والى حد ما على المشروعات الجديدة ، بينما تكاد تخلو المناطق الصحراوية الشاسعة منهم ، ومع ذلك ، وبالرغم من ظواهر التحركات السكانية القوية ضمن المنطقة ، خصوصا من الريف الى الحضر ضمن الاقطار ، ونحو منابع النفط ضمن المنطقة ، الامر الذى تسبب في معدلات نمو سكاني مرتفعة في بعض انحـــاء المنطقة ، فان الضغوط السكانية في المنطقة ككل لا تعتبر قوية وتستطيع التنمية استيعابها . ويصح هذا القول ايضا حتى بالنسبة لانحاء اخرى من المنطقة وخاصة شمالها حيث تعتبر معدلات الزيادة السكانية الطبيعية من المعدلات العالية (اكثر من ٣ في المائة) . هذا ولا يزيد كثيرا عدد سكان المنطقة عن ٤٣ مليون نسمة ، اى حوالي ٨٢ في المائة من سكان فرنسا ،أو ٧٣ في المائة من سكان المانيا الاتحاديـــة .

٥- وبالرغم من عدم انسجام توزيع الموارد الطبيعية في المنطقة ،حيث تتجمع احتياطيات النفط والغاز في الشطر الشرقي ومصادر المياه في الشطر الشمالي ،واحتياطيات الفلزات المستثمرة ، كالفوسفات ،في شمالي المنطقة ايضا ، فان هذه الموارد الطبيعية تعتبر على صعيد المنطقة ككل وفيرة وغنية . كما ان من المتوقع ان تستكشف ثروات باطنية وفيرة اخرى في المستقبل . وتعتبر المنطقة من اغنى مناطق العالم في مصادر الطاقة فهي تملك نحو نصف الاحتياطيات المؤكدة من نفط الكرة الارضية . وحتى بالنسبة لمستقبل استخدام الطاقة الشمسية ،فان المنطقة وخاصة القسم الجنوبي منها ومناطقها الصحراوية والجافة ، تتمتع بسماء صافية خلال اكثر اوقات السنة ، مع ارتفاع في درجة الحرارة لقربها من خط الاستواء .

٦- اما بالنسبة للاراضي القابلة للزراعة ، فبالرغم من ان المنطقة تعتبر ضمن المناطق الجافة في العالم ، حيث تشغل الصحارى والبوادى قسما ضخما من اراضي المنطقة ، وبالرغم من كون اراضيها الصالحة للزراعة غير موزعة توزيعا متكافئا على اقاليمها واقطارها ، حيث تتمركز في الهلال الخصيب وجنوبي شبه الجزيرة ، فان نسبة الاراضي القابلة للزراعة الى السكان تعتبر معقولة (حوالي ٦ر٠ هكتار للفرد) ، هذا بغض النظر عن ان المستثمر من هذه الاراضي اقل من نصفها وان نصف المستثمر تقريبا يترك للراحة سنويا ، اى ان امكانية نمو الزراعة في الاطار المنظور يمكن ان تحقق ثلاثة اضعاف الحجم الحالي على الاقـــل .

٧- وتتمتع المنطقة ، اذا نظر اليها ككل ، بوفرة في الموارد المالية ، ناجمة بالدرجة الاولى عن تصدير النفط الخام ، وما رافقه من تحسن حدّى التجارة الخارجية تحسنا واضحا بعد عام ١٩٧٣ بالنسبة للدول النفطية في المنطقة ، الامر الذى ادى الى تراكم في الفوائض المالية ، والى استخدام قسم هام منها ، عبر مختلف الاقنية ، في تنمية المنطقة وغيرها من المناطق النامية في العالم ، ورفد السوق التمويلية العالمية ، بقسم هام آخـــر .

غير ان هذه الفوائد ، تعتبر من حيث منابعها غير موزعة توزيعا منسجما على المنطقة حيث تتولد في الاقطار النفطية ، في حين ان الاقطار غير النفطية ، وحتى التي يتوفر فيها القليل من النفط ، تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها وتراكم في المديونية الخارجية وتدهور في حدّى التجارة الخارجية نتيجة التضخم العالمي وتداعي نظام النقد الدولـــي .

ومن جهة اخرى تعتبر وفرة الموارد وفرة نسبية ناجمة عن عدم انسجام التوزيع ، وذلك لضآلـــة حجمها اذا نظر اليها على صعيد المنطقة وسكانها ككل ، حيث يقدر مجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة بالاسعار الجارية بحوالي ٣ر١٣١ بليون (مليار) دولار عام ١٩٧٧ ، اى حوالـــي ٧ر٣٤ في المائة فقط من الناتج المحلي الاجمالي لفرنسا ، و٢ر٢٦ في المائة لالمانيا الاتحادية و٧ في المائة للولايات المتحدة الامريكية . أما الناتج بمعدل الفرد في المنطقة ويقدر بحوالـــي ٢٠٨٣ دولار فلا يزيد على ٣ر٤٢ في المائة منه في فرنسا و٨ر٣٧ في المائة منه في المانيـــا الاتحادية ، و٢ر٣٦ في المائة منه في الولايات المتحدة الامريكية ، وهذا كله يدل على المبالغـــة احيانا في تقدير حجم الاقتصاد النفطي بالقياس الى الاقتصاد العالمي ، كما انه ، بالمناسبة ، يشير الى بعض المبالغة في تقدير اثر زيادة اسعار النفط على الاقتصاد العالمي .

٨- وتتمتع المنطقة بوفـــرة في مراكز الجذب السياحي ، حيث تنتشر فيها الاماكن الاثرية نظرا لكونها تشكل قسما كبيرا من العالم القديم ، وتعتبر هذه السمة مصدرا للدخل واعدا في المستقبل .

ثانيا - صعوبات التنمية ومشاكلها واختناقاتها في المنطقة

٩- تتمتع المنطقة بمزايا ايجابية كثيرة ، سواء من حيث مواردها أو من حيث دورها فـــي الاقتصاد العالمي أو من حيث منجزاتها في مضمار التنمية ، غير انها تعاني كذلك من عدد من المشاكل والصعوبات والاختناقات المرتبطة بالتنمية ، سواء فيما يتعلق بعلاقتها مع العالم أو بالمتاح لها من الموارد ، او بالبنية الاقتصادية التي تم التوصل اليها عبر المراحل السابقة من التنميـــة .

١٠- ولعل اهم المشاكل التي تعانيها المنطقة هي استمرار وجود حالة الحرب فيها وهذا مما يفرض عليها ان تخصص جزءا هاما من مواردها للاغراض الدفاعية كان يمكن تخصيصها للتنمية ورفع مستوى معيشة المواطنين .

١١- وتلعب المنطقة ، من خلال الاقتصاد النفطي ، دورين رئيسيين في الاقتصاد العالمي ، احدهما كمورد رئيسي للنفط الى العالم ، وثانيهما عن اعادة ضخ الفوائض المالية الى العالم ، سواء عن طريق رفد اسواق التمويل العالمية بالسيولة ، او عن طريق القروض والمعونات التي تقدم الى الدول النامية ، ضمن المنطقة وخارجها ، او عن طريق الاستيراد المتزايد للاستثمار والاستهلاك ، مما يقوى الطلب الفعال على منتجات العالم المتقدم صناعيا ، وبالتالي ينشط اقتصاده ، أو عن طريق الاستثمار المباشر في العالم المتقدم في مجالات محددة كالاسهم والعقارات والمشروعات الخدمية مما ينعش اقتصاد الدول التي تستثمر فيها هذه الاموال . غير ان ممارسة هذين الدورين يواكبها قلق مستمر بالنسبة للتضخم النقدى ، وعلاقة اسعار النفط بتطور اسعار السلع التي تنتجها الاقطار المتقدمة صناعيا ، ولا سيما السلع الرأسمالية ، وبالنسبة لتآكل قيمة الفوائض النقدية الموظفة في اسواق التمويل نتيجة انهيار نظام بريتون وودز وتعويم العملات واضطراب اسعار الصرف .

وقد يكون هذا من العوامل التي حدت بالدول النفطية الى توظيف اموالها في وسائل تمويل قصيرة الاجل ، الامر الذى يدل في الوقت نفسه ، على ضعف الخيارات امام توظيف هذه الفوائض ، وعدم وضوح ملامح للاولويات من حيث مجالات توظيفها ، حتى لو اريد منح الاولوية ، مثلا ، لتطوير العالم النامي في توظيف هذه الفوائض .

١٢- وبالنظر الى ان النفط ، كغيره من ثروات الارض الباطنية ، هو ثروة قابلة للنفاد ، فان الفوائض المالية ، يجب ان ينظر اليها سواء اطالت فترة تدفقها ام قصرت ، كفوائض مؤقتة ستضمحل في يوم من الايام ، ولذلك فان الوفرة المؤقتة يواكبها قلق مستمر على اقتصاد ما بعد النفط . . . وهل سيكون هذا الاقتصاد قادرا على تحقيق التقدم في المنطقة ليصل الى المستوى الذى وصل اليه اقتصاد العالم المتقدم صناعيا ناهيك عن المستوى الذى سيصل اليه . . بل هل سيكون هذا الاقتصاد قادرا على الاقل على المحافظة على مستوى المعيشة التي وصل اليها الانسان في المنطقة حتى الان ؟ ربما كانت استراتيجية التنمية الاساسية على المدى البعيد ، هي استبدال هذه الفوائض بقدرة اقتصادية مؤهلة للاستمرار فيما بعد على اساس التوليد الذاتي .

١٣- واذا ما نظر الى مجموع الفوائض ، سواء المتراكمة منها حتى الان او التي تتدفق دوريا ، وقورنت بحجم مهام التطوير التي تواجهها ، والتي تشكل الفجوة بين مستوى التطور والبنية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الراهن ، وبين المستوى والبنية اللذين حققهما العالم المتقدم صناعيا ، فلربما كانت هذه الفوائض اقل من الحاجة ، من حيث الحجم . . .

غير ان المشكلة الاكبر ، رغم تلك الحقيقة ، هي ان القدرة الاستيعابية لاقتصاد دول المنطقة ، ولا سيما الدول النفطية ، هي في الوقت نفسه ، اقل بكثير من هذه الفوائض ، سواء بالنسبة للقدرة على انفاق الفوائض ، ام بالنسبة لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة . فحتى الجزء الذى تم استخدامه منها في تلك الدول ، قد خلق مشاكل وتحديات لم تكن مألوفة من قبل ، وعلى رأسها

الضغوط التضخمية التي كانت للعوامل المحلية فيها آثار قد لا تقل عن آثار التضخم المستورد ، واختناقات في مرافق البنية الهيكلية ، واستقدام آليات وتجهيزات لم يتم تشغيلها في كثير من الاحيان ، أو لم يمكن اصلاحها وصيانتها ، بالاضافة الى المشاكل الاجتماعية الناجمة عن استقدام اليد العاملة الغريبة باعداد كبيرة أدت في بعض الحالات الى زيادة السكان الاغراب على السكان المحليين ذاتهم ، وما ابرزته الاستثمارات الكبرى من نقص في اليد العاملة في مجالات البناء ولا سيما الفنية منها ، مما ادى الى ارتفاع غير عادى في اجور هذه الفئة من العمال من جهة والى تخلخل هيكل العمالة في البلدان المصدرة لها ، وغير ذلك من الصعوبات .

١٤- وهكذا يتناقض وجود الفائض مع الحاجة اليه من جهة ومع القدرة على استيعابه داخليا ومع التأكد من سلامة استخدامه خارجيا من جهة اخرى ، وتبقى المنطقة رغم وفرة المال ، تعاني الكثير من النقص في مختلف عوامل الانتاج التي تحتاج الى تطوير ، لا يحل المال عقده ، والى زمن لا بد من اختصاره من اجل تطويرها ، الا ان ثمة حدودا في هذا الصدد لا يمكن تجاوزها .

١٥- تعاني المنطقة من زحف الصحراء على حساب المراعي ، وحتى على حساب الاراضي الزراعية . ويتم ذلك احيانا بسبب زراعة الاراضي الهامشية والمراعي ، فتفشل الزراعة وتزول المراعي . كما تعاني مناطق شاسعة ودول بكاملها في المنطقة ، من شح المياه ، حتى سارت شوطا بعيدا في تحلية المياه للشرب ، ومع ذلك ما تزال تصب الكميات الهائلة من الانهار الكبرى والصغرى ، الدائمة والموقتة في البحار . هذا وما تزال المعلومات عن المياه الجوفية وثروات الارض الباطنية ضعيفة ومتناثرة ، وثمة حاجة ملحة الى دراسات للاحواض المائية الجوفية ، والى الخرائط الجيولوجية .

١٦- وحتى في المناطق التي تعتبر الزراعة فيها من المصادر الرئيسية للدخل ، ثمة انخفاض في مستوى الانتاج الزراعي وفي مستوى الانتاجية وتسود الطرائق البدائية في الاستثمار ، وتعتمد الزراعة الى حد بعيد على العوامل المناخية والطبيعية ، ينعشها المطر ، وتسيء اليها لفحات الحر والصقيع والجراد والآفات الزراعية .

١٧- وقد ادت هذه العوامل وغيرها الى ان اصبحت المنطقة ككل وحتى الدول الزراعية منها مستوردة للغذاء ، بشكل متزايد وخطير علاوة على كون بعض دول المنطقة تعتمد اعتمادا مطلقا على استيراد الغذاء .

١٨- ومن النواحي البشرية ثمة نسبة عالية من السكان تعيش في ظروف الجهل والمرض والفقر الامر الذى يؤدى الى انخفاض توقعات الحياة عند الولادة كما ان له ارتباطا بارتفاع نسبة الاحداث من مجموع السكان . وقد سيطرت في بقاع معينة من المنطقة امراض مستوطنة وسود الفقر ومستوى متدن للتغذية في اوساط واسعة من السكان ، وتنتشر الامية على نطاق واسع في ظل نظام للتعليم غير كاف من حيث الحجم لايقاف الامية من منبعها على الاقل ، وغير كاف من حيث النوعية لمواجهة متطلبات التنمية . وثمة معاناة من تناثر التجمعات السكانية وعزلتها وصعوبة ايصال الخدمات والمرافق اليها ، ومن آثار انتقال الافراد داخليا من الريف الى المدن ، والانتقال ضمن المنطقة من الدول غير النفطية الى الدول النفطية ، ومن هجرة العقول الى خارج المنطقة . وثمة

معاناة من درجات متفاوتة من البطالة المطلقة ، والموسمية والمقنعة ، مع كثير من مواطن النقص في المهارات ، ومواطن النقص حتى بالنسبة لليد العاملة غير الماهرة ، وخاصة في المناطق الزراعية التي يهجرها سكانها ، تقابلها مشاكل التحضر السريع الذى هو في كثير من الحالات اقرب الى ترييف المدن منه الى التحضر ، ناهيك عن مشاكل البيئة والاجور ومشاكل الاقامة والجنسية وتحويل الادخارات وثبات الاستخدام بالنسبة لهجرة اليد العاملة بين اقطار المنطقة ، بالاضافة الى الخلل الذى تحدثه الهجرة في هيكل اليد العاملة في البلدان المصدرة لها . وكذلك ما تزال على صعيد المنطقة ككل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادى ضعيفة وبالتالي انخفاض النسبة العامة لذوى النشاط الاقتصادى في مجموع السكان .

١٩- لعل من اهم الصعوبات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة سوء توزيع عوامل الانتاج بين الدول ، فبعضها يملك رأس المال والطاقة ويفتقر الى الماء والتربة الزراعية واليد العاملة ، وبعضها على النقيض من ذلك . وحتى بعضها الذى لديه الوفرة من اليد العاملة ، تتوفر لديه كيد عاملة غير ماهرة ، وحتى بعضها الذى يملك رأس المال ، كأصول مالية ، لا يملك القدرة الكافية على تحويله الى رأسمال مادى ، وكذلك ما يزال الانتاج في كثير من فروعه ، ولا سيما الزراعة والاعمال الانشائية والصناعية ، يعتمد على العمل اليدوى اكثر منه على العمل الالي . والجميع فوق هذا وذاك يفتقر الى الخبرات وتكوين الكوادر .

٢٠- ولقد نشأت الدول في المنطقة بفعل عوامل سياسية ، لم تؤد من حيث النتيجة الى اوضاع ملائمة للنمو الاقتصادى على صعيد المنطقة ككل مما ادى الى التفاوت الكبير فيما بين هذه الدول سواء من حيث الموارد .. أم من حيث مراحل النمو الاقتصادى ام من حيث البنى الاقتصادية ، فبعضها واسع المساحة وبعضها صغيرها ، وبعضها يتمتع بعدد كبير من السكان نسبيا ، والاخر ضئيل السكان ، وبعضها غالبية سكانه اصليون ، والاخر اغراب ، وبعضها متنوع الاقتصاد ، وبعضها ذو اقتصاد وحيد الجانب تقريبا ، وبعضها الاغنى في العالم ، وبعضها الافقر ، وبعضها يكتفي باستهلاك ما يقل عن ربع ناتجه الاجمالي ، وبعضها يستهلك ما يفوق ناتجه المحلي الاجمالي بأكثر من الربع ، وبعضها يزيد استيراده اكثر من مائة مرة على تصديره ، وبعضها الاخر يحقق فائضا في الميزان التجارى ... وهكذا ...

ولربما كان التفاوت في الموارد وعوامل الانتاج والبنى الاقتصادية ومراحل النمو مدعاة للامل في تحقيق التكامل ، الا ان ايجاد الوسائل والاساليب التي تكفل السير في اتجاه التكامل ، برغم ما تم تحقيقه حتى الآن من تعاون في مجال نقل الخبرة واليد العاملة والرساميل بين دول المنطقة ، يبدو انه سيبقى التحدى الكبير الذى يواجه المنطقة الى فترة محسوسة مقبلة ، وخاصة في وجود الاختلافات في التنظيم الاقتصادى والفلسفة السياسية .

٢١- اما عملية التصنيع التي تمكنت بعض دول المنطقة من تنفيذها فقد ولدت صناعات ترتبط بالقطاع الخارجي من جهة وبالاستهلاك من جهة اخرى ، وذات ارتباط ضعيف بالانتاج المحلي وبعضها بعضا الامر الذى زاد من ارتباط الاقتصاديات بالقطاع الخارجي سواء من حيث

الاعتماد على مواد الاستهلاك الوسيط من الاستيراد ،او من حيث البحث عن اسواق للتصدير بسبب ضيق السوق المحليـــة .

٢٢- وفي الاقتصاد النفطي يرتبط معظم قطاع النفط ارتباطا قويا بالخارج في حين ما يزال ارتباطه بالاقتصاد الوطني اضعف من المرغوب. فهذه الصناعة تصديرية وتكاد تقتصر على تصدير النفط الخام ، كما تستورد التجهيزات بكثافة نظرا لكونها كثيفة رأس المال . ومن ناحية اخرى فان الدخل الناجم منها يرد الى الحكومات ولا يتوزع مباشرة على الاقتصاد الا عن طريق الانفاق الحكومي وبالتالي فان العلاقة بين الاقتصاد وبين القطاع النفطي هي اقرب الى كونها غير مباشرة .

٢٣- وقد ادى مجموع هذه العوامل الى جعل المنطقة تعاني من درجة عالية من الاعتماد على القطاع الخارجي سواء في مجال استيراد السلع الرأسمالية أو التكنولوجيا او سلع الاستهلاك الوسيط بل وحتى السلع الاستهلاكية والغذائية مما جعلها كثيرة الحساسية تجاه الاسواق العالمية وتقلباتها ، وشديدة التعرض للاثار السلبية لهذه التقلبـــات .

ولعل من اهم الصعوبات الناجمة عن ذلك ما اضطرت اليه بعض دول المنطقة من دعم للسلع الاستهلاكية لتثبيت الاسعار ولا سيما في المواد الغذائية مما حمّل ميزانياتها اعباء اصبحت فوق الاحتمال بالاضافة الى ان هذه السياسة قضت على موارد هامة من ارباح المؤسسات ولا سيما تلك التي تملكها الدولـــة .

٢٤- ومن اهم الصعوبات والاختناقات التي تواجه التنمية ضعف الهياكل الاساسية بجوانبها الرئيسية ، المادى والبشرى والمؤسسي ، وذلك على صعيد المنطقة ككل وعلى صعيد كل دولة على حدة ، بـــل على صعيد المدينة الواحدة في كثير من الاحيان . فالمدن ، ولا سيما العواصم المكتظة بالسكان غالبا ما تضيق مرافقها وخدماتها البلدية عن استيعاب الانسان ، وحاجاته الاساسية ، ومخلفاته ، ناهيك عن قدرة المرافق والخدمات على الوفاء بحاجات السكان الريفيين . اما على صعيد الدول ،فقد كانت الى عهد قريب جدا مشكلة ازدحام المواني ظاهرة تعيق التنمية وعجلة الاقتصاد . ولئن حلت هذه المشكلة في اغلب دول المنطقة مؤخرا الا ان شبكات الطرق ما تزال ضعيفة ومكتظة ، وعاجزة عن تحمل الحمولات الكبيرة ،وما تزال السكك الحديدية قليلة ،وبعضها قديم ومخرب لا يجرى اصلاحه ،وهناك العديد من النواقص والضعف في الاساطيل البرية والبحرية والجوية والمطارات وفي المواصلات السلكية واللاسلكية . وكذلك ما تزال شبكات الارتباط الكهربائية رغم تطورها النسبي في بعض الاقطار امرا بعيد المنال ، وحتى في البلدان الزراعية في المنطقة فما تزال الهياكل الاساسية الزراعية من اقنية وترع ومنشآت رى وصرف دون المستوى المطلوب بكثير .

واما على صعيد المنطقة ككل ،فان الهياكل الاساسية التي تطورت في ضوء الامكانات والسياسات المحلية ضمن كل دولة على حدة ، تبدو مفككة لا يمكن ان تعتبر وحدة متماسكة ،فما يزال عدد من الدول المتجاورة غير مرتبط ،حتى بريا ،بطرق دولية ، وما تزال الشبكات تختلف من حيث المواصفات بين دولة واخرى ، ولم تتطور بعد اشكال التعاون المرغوبة في تبادل خدمات المواني ، كما بقيت المواصلات الهاتفية بين اغلب دول المنطقة قاصرة عن الوفاء بالحدود الدنيا اللازمـــة . وما تزال المرافق السياحية ضعيفة بالقياس الى الامكانات السياحية في المنطقة . وحتى بالنسبة

للاسكان وما هو معروف من مشاكله سواء في جانب النقص المادي أو في جانب قصور التشريع عن القدرة على تحقيق الربط بين العرض المتاح للبيع والطلب على الاستئجار في بعض الدول ، فقد برزت مشكلة تتجلى في فيض العرض على الطلب في دول اخرى ، ولا سيما النفطية منها ، الامر الذي جعل الصورة متناقضة على الصعيد الاقليمي .

اما في الجانب المؤسسي للهياكل الاساسية فما تزال الادارة الحكومية والادارات المحلية والبلدية في اغلب الاحيان ضعيفة بكوادرها وتنظيمها وقدرتها على التحكم في مسار الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وتوفير الامن وتلبية حاجات المواطنين الاساسية . ويتفرع من هذا مسألة عدم كفاية التخطيط ، وقلة فعاليته ، وضعف التنفيذ وعدم كفاية دراسات الجدوى الاقتصادية ، وتقييم المشروعات ، وضعف البحث العلمي الموجه نحو حل المشاكل الفنية والتكنولوجية ، وضعف كفاءة الادارة في المؤسسات الاقتصادية ، ولا سيما مؤسسات القطاع العام ، وعدم كفاية المؤسسات التي تهتم بالشؤون الاقليمية وشبه الاقليمية لتشجيع التعاون والبحث باتجاه التكامل ، وعدم المعرفة بالمؤسسات والتنظيمات المتواجدة خارج المنطقة وامكاناتها والاستفادة منهـا .

واما في الجانب البشري فان ندرة العلميين والفنيين والعمال المهرة وضعف مستوى المهارة عند وجودها والنقص الكلي في العديد من التخصصات المحددة هي من السمات الواضحة فـي المنطقـــة .

٢٥- وعلى صعيد العلاقات الاقتصادية مع العالم المتقدم صناعيا تعاني المنطقة من آثار التضخم العالمي وعدم استقرار اسواق العملات ، كما تتعرض لممارسات الشركات المتعددة الجنسية ، ومن فعاليات مؤسسات التمويل التي تودع فيها احتياطياتها ، في استخدام الاموال في مجالات قد تتعارض مع مصالح دول المنطقة ، ومن مبالغات شركات المقاولات الدولية في تكاليف المشروعات الانمائية ، ومن صعوبات نقل التكنولوجيا وخاصة مسألة براءات الاختراع وعدم تطويع التكنولوجيـا المستوردة لما يناسب احتياجات المنطقة ، ومن ارتفاع الاقراض التجاري قصير الاجل الذي تضطر اليه بعض دول المنطقة وكثيرا ما يكون مصدره من دول اخرى في المنطقة لا تجني مثل هذه الثمار من ايداعاتها ، ومن ممارسات الدول المتقدمة صناعيا في وضع القيود على الاستيراد من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة لبعض دول المنطقة بحيث لم يقابل الانفتاح الاقتصادي للمنطقة بانفتاح مماثل . وحتى المؤسسات الدولية ذات الفعالية الايجابية في تنمية العالم الثالث كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ما تزال تتمتع الدول المتقدمة فيها بامتيازات في التصويت ، كما ان الشروط الفنية للبنك الدولي في اقراض دول المنطقة المحتاجة الى قروض هي شروط صعبة تفوق قدرتها على تحقيقها وتوقعها في ارباكات لا قبل لها بعد . هذا كله بالاضافة الى وقوف بعض دول العالم المتقدم صناعيا في وجه الاماني الوطنية والسياسية المحقة لدول المنطقـــة .

الفصل الثاني

اتجاهات وآفاق التنمية في المنطقة

أولا - التحرك على طريق التنمية والتعاون في السبعينات

٢٦- حققت دول المنطقة في السبعينات معدلات نمو في الناتج المحلي الاجمالي تجاوزت الهدف المحدد في استراتيجية العقد الثاني للتنمية للامم المتحدة وهو ٦ في المائة سنويا حيث بلغت في المتوسط ، ومع الاختلاف بين دولة واخرى ، حوالي ٩ر٢ في المائة سنويا وقد قدر هذا المعدل في الشطر الشمالي ذي الاقتصاد المتنوع (بما فيه العراق) بحوالي ٧ر٤ في المائة سنويا ، بينما بلغ في مجموع الدول النفطية (عدا العراق) حوالي ١٠ر٧ وفي الدول الاقل نموا حوالي ٦ر٣ في المائة وبالتالي فقد تجاوزت هذه المعدلات ما تمكنت اقطار نامية اخرى في العالم من تحقيقه ، كما تجاوزت ما تمكنت المنطقة ذاتها من تحقيقه قبل هذه الفترة . ومع ذلك يمكن القول ان الامكانات بيد وأنها كانت تتيح نموا أكبر مما تم تحقيقه ، وذلك على صعيد المنطقة على الاقل .

٢٧- ولقد كانت معدلات نموا الناتج المحلي الاجمالي في الدول النفطية انعكاسا للتوسع في استخراج النفط وزيادة صادراته دون تغيير يذكر في نسبة المشتقات النفطية الى النفط الخام . ومن جهة ثانية فان تصحيح اسعار النفط لصالح شعوب البلدان النامية المصدرة له وكذلك لصالح توفير الطاقة البديلة على الصعيد العالمي قد اصطدم منذ منتصف العقد الثاني بمقاومة شديدة من الدول المتقدمة مما عرقل حدوث تحسن حقيقي في معدلات النمو . والواقع ان زيادة الانتاج المحلي الاجمالي لم تعكس تحسنا في القدرة الانتاجية والصناعية لبلدان المنطقة نظرا لانها جاءت نتيجة لتصدير الخامات بالدرجة الاولى وليس نتيجة تقدم ملموس في الصناعة وخاصة التحويلية منها . وحتى الصناعات التي اقيمت أو بدأ انشاؤها في العقد الثاني لا تؤدي الى قيام بنية صناعية متكاملة مساندة لتنمية متواصلة .

٢٨- وعموما لم يتم تغيير بنيوي كبير رغم النمو المتحقق . وحتى تناقص مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في الاقطار الزراعية في المنطقة لم يكن بسبب زيادة هامة في مساهمة القطاع الصناعي وانما كان احيانا نتيجة شبه جمود في القطاع الزراعي نفسه ، وغالبا بسبب زيادة مساهمات القطاع التجاري ، وخاصة تجارة الاستيراد فيه ، وزيادة حصة قطاع البناء المرتبط غالبا ببناء المساكن ، وكذلك زيادة حصة قطاع الخدمات وخاصة الحكومية منها .

٢٩- فبالنسبة للانتاج الزراعي كان النمو مخيبا للامل ، ففي حين حددت استراتيجية التنمية للعقد الثاني للامم المتحدة حوالي ٤ في المائة سنويا للاقطار النامية ، بلغ معدل النمو في الناتج الزراعي على صعيد المنطقة ككل حوالي ٢ر٨ في المائة فقط ، وذلك رغم بعض ملامح

التقدم الحاصل في بعض المحاصيل في بعض الدول ، ورغم التقدم في انشاء عدد من مشروعات السدود والرى والصرف في عدد من الدول الزراعية الرئيسية في المنطقة . وقد ارتبط التطور العفوى الذى حصل في الزراعة بالتجاوب مع الطلب المحلي والاقليمي فتركزت التنمية على التوسع الافقي اكثر منها على التوسع الرأسي ، ولم يكن الاعتماد كبيرا على الاستحداث التكنولوجي ، ولم يحدث تقدم يذكر في مجال الانتاجية بل حدث تراجع ناجم عن زراعة الاراضي الهامشية والقضاء على المراعي بزراعات غير مجدية . وكذلك ما تزال اهم الصعوبات والاختناقات في القطاع الزراعي متواجدة بقوة ، وعلى رأسها الجفاف ، وتخلف الاساس الانتاجي ، ومحدودية القدرة على الادارة ، واستنزاف التربة ، ومشاكل الملوحة ، وعدم فعالية استخدام الماء وتخلف الدورة الزراعية واسلوب ترك الاراضي للراحة ، حتى في المروى منها او المناطق ذات الامطار العالية ، وضعف الربط بين الزراعة وتربية المواشي في المزرعة ، ومحدودية استخدام عوامل الانتاج الحديثة ، وضعف الاهتمام بالانتاج العلفي والمراعي ، وضعف الرعاية البيطرية والخدمات الارشادية ، وقلة الاهتمام بالبدو الذين يعيشون على تربية الماشية ويتمركز في ايديهم القسم الاعظم من الحيوانات الزراعية في المنطقة هذا بالاضافة الى ضعف الهياكل الاساسية ، ومحدودية فعالية أجهزة التخطيط الزراعي ، وعدم وضوح السياسات الانمائية في تحديد المشروعات التطبيقية للدراسات التي تقوم بها الحكومات المعنية والمؤسسات والمنظمات الاقليمية ، والقصور في تعبئة الموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ هذه المشروعات ، هذا الى جانب قلة عدد الفنيين والعمال المهرة بالنسبة لاحتياجات مشروعات وبرامج التنمية الزراعية ، وصغر حجم الحيازات الزراعية وتناثرها وصعوبة تجميعها وتحديثها ، وضعف مؤسسات التعليم والتدريب والابحاث ومؤسسات التسويق والائتمان .

٣٠- وقد أدت هذه الاسباب جميعا الى معدل نمو منخفض للقطاع الزراعي يقل عن معدل النمو السكاني ذاته ، في الوقت الذى ازداد فيه الطلب على السلع والاستهلاكية والغذائية نتيجة انتشار التحضر ولاسيما في الدول النفطية ، وزيادة السيولة لدى فئات معينة من السكان ، مما ادى الى نمو في الاستهلاك الترفي والمستورد ، كما أدى الى زيادة العجز في توفير الغذاء كمّا ونوعا بشكل فاق كثيرا ما بلغه في العقد الاول . هذا والجدير بالذكر في هذا الصدد انه مع تلك الطفرة الاستهلاكية ما تزال فئات واسعة من السكان تعاني من نقص التغذية ، ويدل على ذلك المستوى المتدني لاستهلاك الفرد من المواد البروتينية الحيوانية والداجنة .

٣١- واما بالنسبة للانتاج الصناعي ، فقد عرفت بعض اقطار المنطقة صناعات جديدة ، وبرزت بعض الصناعات البتروكيماوية والهندسية والمعدنية الجديدة ، وشهدت المنطقة صناعات الاسمدة والحديد والصلب والالمنيوم وبعض التوسع في صناعة الاسمنت ، ولكن بيد و أن هذا التطور كان على حساب اهمال في الصناعات الغذائية وجمود في الصناعات النسيجية ، كما لم يحدث تطور يذكر في صناعة الآلات وانتاج وسائل الانتاج ، رغم ان ضعف هذه الصناعات كان

وما يزال يشكل عقبة كبرى أمام النمو الصناعي والاعتماد على الذات في المنطقة . وحتى انتاج مواد البناء ، وخاصة الاسمنت الذى يحتاج اليه تنفيذ الاستثمارات الطموحة ، قصر عن الحاجة اليه ، فباتت اغلب دول المنطقة مستوردة له ، وبكميات كبيرة ومتزايدة .

ومع ذلك فان النمو المتحقق في الصناعة تجاوز اهداف استراتيجية التنمية في العقد الثاني والمحددة بحوالي ٨ في المائة سنويا ، حيث حققت المنطقة نموا يقدر بنحو ٦ر٩ في المائة في الصناعات التحويلية ، ونحو ١٣ر٨ في المائة في الكهرباء والماء ، وحوالي ٧ في المائة في الصناعات الاستخراجية ، ومع ذلك فان نمو الصناعة عموما ، قد رافقه جمود نسبي في مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي ، التي لم تزد في اغلب الاقطار على ١٠ في المائة عموما في الوقت الذى ماتزال فيه نسبة كبيرة من الحاجات الوطنية في السلع الاستهلاكية وتقدر وسطيا بحوالي ٣٠ في المائة ، تغطى عن طريق الاستيراد ، مع تزايد في استيراد المواد وقطع الغيار للصناعات القائمة . ولم يتغير نمط التصنيع تغيرا اساسيا في اقطار المنطقة وما زالت الصناعة التحويلية تتصف بكونها صناعة خفيفة واستهلاكية أولا ومتشابهة وتنافسية على صعيد المنطقة ثانيا ومرتبطة بالقطاع الخارجي ثالثا ، وضعيفة الفاعلية والقدرة على المنافسة رابعا ، وكذلك ماتزال الصناعة في المنطقة تعتمد على منتجات محدودة العدد والتنوع ، وما تزال ذات مستوى منخفض من التخصص وضعف في التكامل الانتاجي وما تزال المنطقة تعتمد على استيراد السلع المصنعة وتصدير السلع الاولية او شبه الاولية . وكنتيجة لاتباع سياسة الصناعات البديلة من المستوردات ، مع ضعف الاسواق الداخلية ، وصعوبات التصدير ، تولدت طاقات انتاجية معطلة كثيرا ما تصل الى ٦٠-٧٠ في المائة . أما سياسة تصنيع المواد الخام المحلية فان ايجابيات نجاحها المحدود في مجال تصنيع الخامات الزراعية تقابلها صعوبات وسلبيات في تصنيع البتروكيماويات المعتمدة على التصدير ، فقد زادت الارتباط بالخارج باعتمادها كليا على استيراد الخبرة والتكنولوجيا والعمالة وعدد من السلع الوسيطة ، بينما عجزت عن ان تمد مزاياها وخاصة في مجال التأهيل والتدريب الى فروع اخرى في الاقتصاد كما عجزت عن تعميق تشابك المنتجات في الصناعة . والى جانب هذا وذاك ما تزال القيود الاصطناعية ضمن المنطقة ، تعيق التبادل التجارى للمنتجات الصناعية ، ويندر ان يتم تنسيق في سياسات او خطط التصنيع على صعيد المنطقة .

ولقد كان من اهم سمات العقد الثاني للتنمية الصناعية بالنسبة لمنطقة غرب آسيا لتوسع في استكشاف الموارد المعدنية الخام وتصدير غالبيتها العظمى والبدء بتجميع الغازات الطبيعية والمصاحبة وتسييلها وتصديرها . أما الصناعات التحويلية المعتمدة على الخامات فقد توسعت طاقاتها ولكن نسبتها الى انتاج الخامات وتصديرها انخفضت قليلا نظرا للتوسع في انتاج الخامات . ومعنى ذلك ان استراتيجية العقد الثاني لم تحسن في موقع منطقة غرب آسيا من قسمة العمل الصناعي الدولية .

٣٢- اما في مجال البناء والتشييد فرغم النمو السريع الملحوظ والذى قدر بحوالي ١٨٫٩ في المائة سنويا تبدو ظاهرتان تلفتان النظر وتعبران عن ضعف ليس له او لم يعد له مبرر اولا هما اعتماد بناء المساكن على الاساليب اليدوية والبدائية في العديد من انحاء المنطقة في حين ان الانتاجية يمكن ان ترتفع الى مدى بعيد باستخدام التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال ، خاصة وانها متاحة بسهولة ، كما ان الحاجة اليها مع ازدياد الطلب على الاسكان واضحة .

والظاهرة الثانية هي ان نشاط التشييد ، وخاصة تنفيذ الاستثمارات والمشروعات الانمائية يعتمد على شركات المقاولات الاجنبية ، التي كثيرا ما تتعهد المشروعات باسلوب المفتاح باليد ولا تعتمد كثيرا على التعاقد من الباطن مع الفعاليات المحلية ، وهي غير كافية غالبا . والجدير بالذكر انه يهمل التخطيط لهذا القطاع او وضع سياسة له في الغالبية العظمى من دول المنطقة وتكاد تخلو من التعرض له جميع خطط التنمية في دول المنطقة .

٣٣- وفي مجال النقل والمواصلات حققت المنطقة معدلا مرتفعا ايضا قدر بنحو ١٣٫٥ في المائة سنويا ، كما عرفت المنطقة نهضة كبيرة في بناء الطرق والموانئ والمطارات وقد بني اكثرها في اواخر العقد الحالي ، ومع ذلك ما تزال غالبية هذه المرافق اضعف من الاحتياجات الى مدى بعيد .

٣٤- اما التجارة الخارجية لبلدان المنطقة فتتميز بانها تتم أساسا مع الدول المتقدمة صناعيا وخاصة منها القائمة على اقتصاد السوق والمستوردة للنفط . وقد توسمت هذه العلاقات التجارية بشدة خلال العقد الثاني مما استوجب التوسع في تصدير المواد الخام بينما ارتفعت اسعار المواد الغذائية التي زاد استيراد المنطقة منها ارتفاعا شديدا مما ولد عجزا تجاريا وعجزا في موازين المدفوعات لعدد من بلدان المنطقة ، خاصة وان استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية قد زاد هو الآخر الى جانب استيراد الخدمات التكنولوجية . ونتيجة لذلك كله فقد تعرضت المنطقة الى تضخم نقدى حاد عن طريق تجارة الاستيراد . وتتسم المنطقة اصلا بارتفاع نسبة التبادل التجارى الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي ، وبالتالي فان اقتصادياتها شديدة الحساسية تجاه التجارة الخارجية ، وخلال السبعينات يلاحظ تزايد سريع في المستوردات من حيث الكميات والقيم ، ومن حيث التنوع ايضا ، كانعكاس لاحتياجات التنمية والغذاء وكنتيجة لتزايد السيولة في المنطقة ، بينما يلاحظ نمو بطيء في الصادرات غير النفطية عموما ، سواء من حيث الكميات أم من حيث التنوع ، نتيجة ضعف التطور في البنى الاقتصادية . اما حدا التجارة الخارجية فقد تحسنا بالنسبة للدول النفطية تحسنا ملحوظا نتيجة ارتفاع اسعار النفط ، في حين تعاني الدول غير النفطية من تراجع حدّى التجارة ، وبالتالي من عجز متفاقم في الميزان التجارى وميزان المدفوعات . ومن ناحية التبادل التجارى بين دول المنطقة ، مايزال دون المستوى المرغوب والممكن ، وما تزال العقبات ، خارج نطاق التصرفات الجمركية ، تعيق حركة التبادل . كذلك تعاني بعض دول المنطقة من مثل هذه العقبات بالنسبة للتصدير الى البلدان المتقدمة .

٣٥- وعموما تحقق نمو في القطاع التجاري بمعدل سنوى قدره حوالي ٢ر١٢ في المائة على صعيد المنطقة . أما الخدمات التي تحقق فيها معدل نمو قدره ٩ في المائة تقريبا فما تزال ضعيفة رغم التطور السريع الذى حصل في اغلب انحاء المنطقة في انظمة التعليم والخدمات الصحية ، الامر الذى زاد في نسبة المتعلمين وادى الى انخفاض في معدلات الوفيات وخاصة وفيات الاطفال وفي معدلات الاصابة بالامراض المستوطنة . ورغم ذلك فان التقدم يعتبر سريعا بالنسبة لمستويات الخدمات التي كانت سائدة في مطلع العقد ، في حين انها تبقى بعيدة عن الكفاية ، بالنسبة لاحتياجات المواطنين وخاصةبالنسبة للارياف والمناطق النائية والبدوية .

٣٦- ومع ذلك فان من ابرز سمات التطور الاقتصادى في المنطقة نشوء قطاع عام بأشكال وأساليب تختلف من دولة الى اخرى ، وقد اصبحت للقطاع العام اهميةحتى في تلك الاقطار التي تؤمن بالاقتصاد الحر. ومن الواضح ان الاستثمار المباشر سواء في القطاع العام ام المختلط قد كرس مسؤولية الدولة عن الاقتصاد كما جعل للدولة قوة اقتصادية أكبر، الا ان المشاكل التي يعانيها القطاع العام وخاصة في مجال الادارة والريعية جعلت منه في حالات معينة عبئا على الاقتصاد .

٣٧- ولقد تميز العقد الثاني الانمائي بحركة متواصلة في اليد العاملة بين بلدان المنطقة وكذلك تحرك العمالة الثقافية والتعليمية بما يلزم تنفيذ الخطط الانمائية المحلية . وقد لازم خطة التنمية على المستوى القطرى تحرك نوع العمالة الفنية للتخطيط والاشراف على التنفيذ للكفاءات الهندسية والخدمية الاجتماعية كالاطباء والموجهين الاجتماعيين وخلافهم . ومن سمات العقد الثاني الانمائي انشاء مراكز البحوث والدراسات العليا الجامعية مما صاحبه تحرك في المستويات العلمية العليا ضمن بلدان المنطقة .

٣٨- اما على صعيد التعاون الفني الاقتصادى بين الدول النامية فقد كان للمنطقة مساهمات ايجابية هامة ذات انعكاسات طيبة على العالم الثالث ، فقد لعبت دورا قويا في تقوية التضامن والتعاون مع الاقطار النامية فتزودت بالخبرات واليد العاملة من بين ابنائها ، متيحة تحويلات مالية هامة اليها ، كما دعمتها بالمعونات الحكومية ، والقروض السهلة عن طريق صناديق التنمية ، وباستثمارات مباشرة في مشروعات القطاع الخاص في كثير من الاحيان ، كما فتحت اسواقها أمام المنتجات الصناعية للدول النامية . كذلك تلعب دول المنطقة على الصعيد السياسي والاقتصادى دورا هاما ضمن مجموعة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الدول المصدرة للنفط ، وتتعاون في الحوار مع الدول المتقدمة باتجاه تأسيس النظام الاقتصادى العالمي الجديد ، ولاسيما من خلال الحوار العربي الاوروبي .

٣٩- وكذلك حدثت تطورات ايجابية على صعيد التنسيق والتعاون الاقليمي ومن ذلك نشاط المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ، ونشاط اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ومجلس الوحدة الاقتصادية . ومن أهم مظاهر التحرك باتجاه التكامل تبادل رأس المال والعمل بين الدول النفطية وغير النفطية في المنطقة ، بحيث ادت المساعدات الحكومية والقروض السهلة وتحويلات العمال الى انعاش اقتصادى في الدول غير النفطية ، كانت حصيلتها ايجابية رغم الصعوبات التي يخلقها التخلخل في بنية اليد العاملة فيها . ومن اهم هذه التطورات ايضا تأسيس شبكة صناديق التنمية التي قدمت العديد من القروض للدول غير النفطية والدول الاقل نموا في المنطقة بالاضافة الى المساعدات الحكومية المباشرة وخاصة للدول الاقل نموا ، واحداث العديد من الشركات المشتركة ، وصندوق النقد العربي ، والعديد من البنوك الاقليمية والدولية ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ، وتنفيذ العديد من مشاريع ربط الطرق الدولية بين الاقطار المتجاورة ، وبعض مشاريع الربط الكهربائي وتطور في النشاطات المتبادلة للموانئ ، والترانزيت . . وغيرها . كذلك جرت اعمال تنسيقية هامة على مستويات جزئية وثنائية ضمن المنطقة من أمثلته تعاون وثيق بين دول الخليج ، وبين سورية من جهة وبين الاردن والعراق ولبنان من جهة اخرى ، وبين دولتي اليمن . . . الخ . غير ان من الملاحظ ان هذا النوع من التعاون الثنائي كثيرا ما يتأرجح بين الحماسة والفتور متأثرا بالعوامل السياسية .

ثانيا - الاهداف الكمية للتنمية في الثمانينات واتجاهاتها

(أ) معدل النمو المتوقع في القطاعات والبلدان غير النفطية

٤٠- تتجه استراتيجية التنمية للامم المتحدة في العقد الثالث ، وفقا للدراسات المعدة حتى الآن ، الى اقتراح هدف النمو الاقتصادى العام في العالم الثالث بما يتراوح وسطيا بين ٦ر٥ - ٦ر٧ في المائة سنويا للناتج المحلي الاجمالي ، منها ٢ر٧ - ٣ر٥ في المائة في الزراعة ، و ٣ر٨ - ٤ر٩ في المائة في الصناعة ، ومن المرجح أن تتبنى في آخر المطاف البدائل الاعلى . اما بالنسبة للمنطقة فلا شك في ان امكانات النمو تفوق هذه المعدلات في الغالبية العظمى من دول المنطقة ، ان لم يكن كلها . ومن خلال استقراء معطيات التطور الماضي ، والخطط الموضوعة للمنطقة ، والاستثمارات التي هي في مرحلة النضوج ، وبعض الاسقاطات التي اجريت حتى الآن ، يتبين ان اقتصاديات الدول غير النفطية والدول الاقل نموا ، والقطاع غير النفطي في دول النفط يمكن ان تحقق بمجموعها نموا يتراوح بين ٨ - ١٠ في المائة في المتوسط سنويا خلال العقد الثالث للتنمية .

(ب) استراتيجية التنمية لقطاع النفط الخام واثرها على معدل النمو الاقتصادى

٤١- غيرأن الوضع الخاص لقطاع النفط الخام قد يفرض تغييرات ايجابية او سلبية على هذا المعدل نظرا لمرونة الانتاج في الدول النفطية الرئيسية في التجاوب مع الطلب ومع قرارات الانتاج . ففي الدول النفطية ذات الانتاج المتواضع كعمان والبحرين ، والدول غير النفطية بما فيها ذات النفط الضئيل كسورية ، وبما فيها الدول الاقل نموا ، لا يتوقع ان يزداد ، أو يبدأ ، انتاج النفط ما لم تتحقق اكتشافات جديدة ذات اهمية . ان الاثر الحاسم سيكون لموقف الدول النفطية الرئيسية في المنطقة .

٤٢- ان موقف الدول النفطية الرئيسية مبني على استراتيجية شبه متبلورة في الاصل ، الا أن اثر هذه الاستراتيجية على الانتاج سيكون غير مؤكد الاتجاه لاعتمادها على عناصر متغيرة من جهة ومتناقضة من جهة أخرى .

وبالنظر للمرونة النسبية للقدرة على التحكم في انتاج النفط زيادة او نقصانا فان القرارات بهذا الصدد يمكن ان تتخذ في ضوء معطيات سياسية واقتصادية ، عالمية واقليمية ومحلية . ومن المرجح ان تكون استراتيجية انتاج النفط في خطوطها العريضة محصلة عدد من العناصر ذات الآثار المتعاكسة ، أهمها :

١) المواءمة بين انتاج النفط وبين الاحتياجات العالمية ، وهذا العنصر ربما يؤدى الى بعض الزيادة في الطلب والانتاج ، ما لم يفط العالم احتياجاته المتزايدة من مصادر اخرى كالمكسيك وبحر الشمال ، كما ان من الممكن ان تؤدى سياسة ترشيد استخدام الطاقة في البلدان المتقدمة الى تخفيف حدة الطلب على النفط .

٢) السعي لاطالة عمر هذه الثروة القابلة للنضوب .

٣) المواءمة بين انتاج النفط بما في ذلك اسعاره وقيمته ، وبالتالي تراكم فوائضه ، وبين القدرة على استيعاب هذه الفوائض ، سواء في داخل البلاد ام في خارجها .

٤) وتتوقف زيادة القدرة على الاستيعاب داخليا على استراتيجيات اخرى للتنمية ، تستعرضها فقرات مقبلة . . اما زيادة القدرة على استيعاب الفوائض خارجيا ، فتتوقف على عدد من العوامل ، منها مدى قابلية الفوائض للصمود اما التآكل الناجم عن اسعار صرف العملات العالمية والتضخم ومنها مدى توافر فرص الاستثمار الواعدة ، ومنها مدى وضوح مشروعات التنمية وتوفر دراسات الجدوى الاقتصادية في الدول النامية ضمن المنطقة وخارجها ، لتلبيتها بقروض سليمة ومساعدات توضع في محلها ، ومنها مدى التأكد من ان المؤسسات المالية التي توضع فيها الفوائض على المدى القصير ، تستخدم وسائل التمويل هذه لصالح التنمية في الدول النامية ، وعلى رأسها

العربية ، سواء بدعمها مباشرة او بدعم الشركات والمؤسسات العالمية المتعاقدة معها او المنفذة لمشروعاتها . وفي جميع الاحوال فان تطور حدّى التجارة الخارجية نحو التحسن في الاقطار النفطية يمكن ان يسبق زيادة القدرة على الاستيعاب . وبالتالي فان زيادة القدرة الاستيعابية لن يكون لها بالضرورة اثر على زيادة الانتاج ، ما لم تتجاوز حدودا معينة .

٥) ولا شك في ان حجم انتاج النفط الخام مرتبط ايضا باسعاره ، وتقوم استراتيجية تسعير النفط الخام على عدد من المبادىء اهمها تطور مستوى اسعار المنتجات الصناعية العالمية ، وتكاليف انتاج الطاقة البديلة للنفط .

(ج) معدلات التنمية المتوقعة حسب القطاعات

٤٣- وعلى هذا يمكن القول ان استراتيجية انتاج النفط الخام ستؤدى في آخر المطاف الى عدم وجود زيادات عينية هامة في انتاج النفط ، وبالتالي فمن الارجح ان تسحب هذه الاستراتيجية معدل التنمية العام للناتج المحلي الاجمالي في المنطقة ، مع غض النظر عن الاسعار وعن أثر حدّى التجارة الخارجية على القوة الشرائية ، الى الوراء قليلا ، ولكن من المرجح ان يبقى هذا المعدل اعلى من التقديرات المتوقع اقتراحها في الاستراتيجية الدولية للتنمية لمجموع الدول النامية ، وحيث يتراوح بين ٧ - ٩ في المائة في المتوسط سنويا على مستوى المنطقة ، مع تفاوت بين دولة واخرى تبعا لمرحلة التطور التي توصلت اليها كل دولة ، وبذلك ينمو القطاع النفطي (بما فيه تصفية النفط) بين ٥ر٥ - ٦ في المائة سنويا ، بينما تنمو القطاعات والاقطار غير النفطية بمعدل يتراوح بين ٨ - ١٠ في المائة سنويا .

غير انه من المرجح ان تطرح مهام التنمية على مستوى القطاعات معدلات اعلى من المقترح لمجموع البلدان النامية بحيث يحدد ما يتراوح بين ٥ر٣ - ٥ر٤ في المائة في المتوسط سنويا لقطاع الزراعة وبين ٩ - ١١ في المائة لقطاع الصناعة التحويلية ، و ١٥ - ١٧ في المائة لقطاع البناء والتشييد .

ثالثا - مكانة الاهداف النوعية في استراتيجية التنمية

٤٤- ومع اهمية الاهداف الكمية ترى دول المنطقة ان الاهداف النوعية يجب ان تحظى بافضلية اعلى في استراتيجية التنمية .

(أ) الاهداف النوعية الرئيسية

٤٥- وعلى رأس الاهداف النوعية على الصعيد الاقتصادى تحقيق الاستقلال الاقتصادى والتخلص من التبعية الاقتصادية واحكام السيطرة على الثروات الطبيعية والاستفادة من اقتصاد الحجم لزيادة الانتاج وتعظيمه وتحسين جودته وتصحيح الخلل في البنية الانتاجية وزيادة

انتاجية العمل ولا سيما عن طريق الحوافز التشجيعية والمنشطات الاقتصادية ، وزيادة القدرة الاستيعابية وتوفير بنية اقتصادية اكثر تنوعا ، واكثر تكاملا وتشابكا فيما بينها ، وبالتالي اكثر قدرة على تحقيق الاهداف الكمية ذاتها ، وذلك بالتركيز على انتاج وسائل الانتاج وبتحقيق التكامل السلعي للمنتجات الزراعية والصناعية والمنجمية والمباني والتشييدات وتطوير قطاع المقاولات وطنيا واقليميا وتكامل الفعاليات الاستثمارية ، من حيث بناء الهياكل الاساسية المادية والخدمية والبشرية والمؤسسية ، مع المشروعات الانتاجية ، والحد من عوامل التضخم المحلية ، والوقوف في وجه العجز المتفاقم في الميزان الغذائي للمنطقة والوقوف في وجه زحف الصحراء وتملح التربة .

٤٦- وتحتل مركز الصدارة في اهداف التنمية تنمية القوى البشرية وتكثيف نشاط تأهيل الكوادر وتدريب اليد العاملة وتطوير الادارة .

٤٧- ومن اهم الاهداف النوعية على الصعيد الاقتصادى - الاجتماعي تضافر جهود القطاع الحكومي والقطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع المختلط والقطاع الخاص وتحقيق التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية في اختيار مواقع المشروعات والتوازن بين سرعة النمو المطلوبة وبين التوزيع العادل ، جغرافيا لثمار التنمية ، وتحسين توزيع الدخل على الفئات الاجتماعية .

٤٨- ومن اهم الاهداف النوعية على الصعيد الاجتماعي زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادى مع الحفاظ على القيم الاجتماعية والحضارية الاصيلة وتوفير الفرص للتوصل الى نوعية افضل للحياة ، وخاصة القضاء على الجوع والفقر المدقع ، والامية ، والبطالة ، والقضاء على الامراض المستوطنة ، وانعاش الريف ، وتوفير الامن الغذائي ، وتأمين الحاجات الاساسية للفرد ، ولاسيما السكن الرخيص ، والغذاء وماء الشرب والانارة وخدمات بناء الانسان وتصريف الفضلات وتوفير بيئة سليمة وآمنة وتنمية الكوادر الانسانية الفنية والتخطيطية .

٤٩- ويحتل مكان الصدارة على الصعيد السياسي تضافر جهود دول المنطقة ، والامة العربية عموما من أجل توفير فرص حقيقية للسلام العادل على أمل ازالة التوتر السياسي في المنطقة وتوفير الاستقرار كعامل مساعد على التنمية ، وتخصيص الموارد للمجهود الانمائي .

(ب) توجهات الانتاج والاستهلاك

٥٠- هذا ونتيجة لسيطرة بلدان المنطقة بصورة متزايدة على مواردها الطبيعية خلال العقدين الماضيين وبصورة خاصة على مواردها النفطية خلال العقد الثاني الانمائي وبروز اتجاه واضح نحو زيادة الانتاج كما ونوعا بصورة متزايدة فمن المنتظر في ضوء المشاريع المختلفة التي بدئ بتنفيذها وتلك التي خطط لها للثمانينات ان تتميز استراتيجية الانتاج في منطقة غرب آسيا في العقد الثالث للتنمية بالاتجاه المتزايد داخليا والاتجاه بالمقابل الى التصدير ونظرا للتواضع

النسبي في حجم الصناعات المبرمجة في المنطقة وحاجات الاستهلاك المحلي الجاهزة والكامنة فان المتوقع ان يغلب التوجه الداخلي بصفة اجمالية على استراتيجية الانماء في المنطقة مع ميل متزايد الى التصدير سيبرز بوضوح خلال النصف الثاني من العقد الانمائي القادم . وفي نفس السياق فان تقدم عملية التنمية سيبين ابتداء من منتصف العقد المقبل ضرورة التنسيق وفوائد التكامل التخصصي القطاعي ويدفع الى توسيع حيز التنمية القطرى الى الحيز الاقليمي والعربي عمـومـا .

٥١- أما الاستهلاك فانه نظرا لضآلة حجمه عموما في معظم بلدان منطقة غربي آسيا وضآلة نسبته في الاقطار النفطية ، خلال الثمانينات في الانتاج فان استراتيجية هذه المنطقة تستهدف بالضرورة نموا في معدلات الاستهلاك وتتبنى بلدان المنطقة كهدف استراتيجي التركيز على زيادة الاستهلاك الغذائي المتنوع وتلبية الطلب على الحاجات الاساسية لفئات السكان الواسعة التي عانت في العقد الثاني من مستوى استهلاكي متدن . لذلك فان تنمية الاستهلاك تتطلب من اجل تلبية حاجات السكان تنمية مضطردة في الانتاج ، ولكن التوسع في النمط الترفي والمستورد من الاستهلاك يعرقل عملية التنمية ويؤدى لمزيد من التبعية الخارجية . لذلك يجب ان تتضمن الاستراتيجية الانمائية الثالثة الدولية واستراتيجية منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مراجعة انماط الاستهلاك واتجاهاته السلبية التي برزت خلال العقد الثاني واعتماد نمط بديل للاستهلاك يعطي الاولوية لحاجات غالبية السكان ولا سيما الفئات المحرومة ، على ان يطور باستمرار حجم ومستوى السلع والخدمات التي ستتاح لشعوب المنطقة ، دون تجاهل الفوارق القائمة بين الامكانات الاقتصادية المتاحة للبلدان المختلفة .

(ج) عدالة توزيع الدخول

٥٢- ان التفاوت في توزيع الدخول سواء في داخل اقطار البلدان النامية او فيما بينها من شأنه ان يعرقل جهود التنمية الوطنية والاقليمية والدولية في تحسين المستوى الاقتصادى والاجتماعي لشعوب هذه الاقطار الامر الذى يستدعي العمل على اعادة توزيع الدخول لتأمين الزيادة المستهدفة في العمل المنتج والفعال لمواطني هذه البلدان ويقلل من احتمالات الانزلاق الى حالات الصراع الاجتماعي والسياسي فيها . وفي هذا الاتجاه ينبغي العناية بمساعدة الدول الاقل نموا وبتوجيه حصة اكبر من القروض والمساعدة القطرية والاقليمية والدولية للانفاق على المشاريع التي تعتمد معيار تقليل التفاوت في توزيع الدخول ، الى جانب تطبيق السياسات الاقتصادية والمالية المناسبة .

الفصل الثالث

الابعاد العالمية والاقليمية في استراتيجية التنمية

٥٣ - بحكم انتماء دول المنطقة الى الامة العربية ، وارتباطاتها التاريخية مع الشعوب الاسلامية ، ومجموعة دول عدم الانحياز ، وحتمية تنسيق مجهوداتها مع الدول النامية في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وضرورة التوصل الى صيغ افضل للتعاون والمصالح المتبادلة مع الاقطار المتقدمة صناعيا ، من خلال التفاعل مع العالم اجمع ، تأخذ اهداف واستراتيجيات التنمية في المنطقة أبعادا وطنية واقليمية وقومية وعالمية ، تواكب المنظور الانساني في توجهات هذه الاهداف والاستراتيجيات نحو المساهمة في بناء الحضارة الانسانية ككل .

٥٤ - ومع انه من الضرورة بمكان وضع خط واضح ومميز بين المسؤولية الوطنية ، والمسؤولية الجماعية ضمن المنطقة ، (وخاصة التعاون والتكامل الاقليميين) والمسؤولية الجماعية ضمن العالم الثالث (وخاصة مسائل التعاون الفني بين الاقطار النامية) ، والمسؤولية الجماعية العالمية (وخاصة مسائل النظام الاقتصادى العالمي الجديد وحوار الشمال والجنوب والحوار العربي الاوروبي ومسائل نقل التكنولوجيا) ، وأنه من الضرورى تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية لكل دولة وبين مصالح المنطقة ومصالح المجموعات الدولية المختلفة والعالم ، فان ثمّة تفاعلا بين هذه المسؤوليات وتأثيرات متبادلة فيما بينها على مختلف أصعدتها .

أولا - المنطقة والعالم

٥٥ - اعتمد القرار رقم ٢٦٢٦ / ٢٥ الخاص بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الثاني للتنمية " تحسين الحالة الدولية ونزع السلاح وتطبيق سياسات ترمي الى ايجاد نظام اقتصادى واجتماعي عالمي أرشد وأعدل " . ان الدول العربية الاعضاء في لجنة غربي آسيا الاقتصادية تؤكد تمسكها بهذه الأسس والمبادئ وترى فيها منطلقات ضرورية لتسريع عملية التنمية الدولية مع الملاحظة بأن التقدم العملي الذى تم احرازه في تنفيذ هذه المبادئ خلال العقد الماضي لم يكن كافيا . ولذلك فان دول المنطقة تؤكد على أهمية مضاعفة الجهود العالمية لتحسين الحالة الدولية ونزع السلاح وتصفية الاستعمار والعنصرية وأشكال التبادل غير المتكافئ وانتهاك السيادة الاقتصادية كي يتيسر تحقيق تقدم أكبر خلال العقد الثالث .

٥٦ - وترى دول المنطقة أن عليها المسؤولية ولديها الامكانية للمساهمة في الحضارة الانسانية الحديثة ورفدها ، وأن لها الحق في المشاركة في ثمارها ، واستيعابها . . . وفي المشاركة الحقيقية والفعالة في القرارات ذات الطابع الجماعي والمساهمة في الجهود العالمية المركزة على مواضيع محددة كحماية البيئة ومقاومة التلوث والبحث عن حلول للتصحر وتآكل التربة

على شواطىء البحار وتأسيس حق للمجتمع الدولي فيما يتعلق باستثمار المحيطات وأعالي البحار والفضاء . هذا وتستمر المنطقة في دعمها للمؤسسات الدولية العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والفني .

٥٧ - وسوف تستمر المنطقة في التكامل مع العالم ككل ، فتزوده بالطاقة والسيولة الناجمة عن الفوائض النفطية ، والدعم للاقطار النامية ، وتتلقى منه التكنولوجيا والسلع الرأسمالية والخبرة والعمالة . غير انها تساهم مع بقية دول العالم الثالث في دعوة المجتمع الدولي الى اعادة النظر في ميكانيكية هذا التكامل وأقنيته وأساليبه وطرائقه وخاصة اقامة نظام نقدي عالمي مستقر وفعّال بما ينهي التعويم ويوقف المضاربات والحركات الضارة للرساميل الساخنة ، واصلاح الاطار المؤسسي للقواعد والمبادىء التي تضمنتها معاهدات واتفاقات دولية معينة تتحكم في حركة التجارة والتكنولوجيا والنقد والتمويل ، كاتفاقية الجات ، وقواعد عمليات صندوق النقد الدولي ، والنقل البحري والتأمين ، وكذلك تنظيم فعالية الشركات متعددة الجنسيات وممارساتها بما يضمن انسجام نشاطها مع اهداف التنمية وسياساتها في الدول المضيفة لها ، وبغية الجعل منها أدوات للتقدم على أساس المنفعة المتبادلة والثقة المتبادلة .

٥٨ - وتدعو المنطقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة النظر في حقوق التصويت لصالح الدول النامية ، ومراعاة احتياجاتها الى التمويل ، كما تدعو الى تخفيف الشروط والقواعد المتبعة للاقراض وتنفيذ استخدام القروض .

ثانيا - المنطقة والكيان الصهيوني والنشاطات المعادية

٥٩ - ان الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين ولأراضي دول عربية عديدة ، وتشريد الشعب العربي الفلسطيني من أرضه والاعتداء المستمر على حقوقه الوطنية وتجاهلها والعدوان المتواصل على جنوب لبنان والتهديد الاسرائيلي العسكري المستمر باسناد من القوى المعادية لدول المنطقة وسلامة شعوبها وتهديد سيادتها على ثرواتها واقتصادها ، يشكل خطرا على استقلالها الاقتصادي وعقبة تعترض حاجة المنطقة الى تسريع معدلات التنمية فيها . كما أن نوايا وأهداف الكيان الصهيوني وارتباطاته الراهنة مع نظام السادات في مصر يزيد من أعباء التنمية للدول الاعضاء وبالتالي يساهم بصورة مباشرة في اعاقة تحقيق اهداف استراتيجية التنمية الدولية في عقد الثمانينات ، ويهدد استقرار دول المنطقة والسلام العالمي .

ثالثا - المنطقة والدول المتقدمة صناعيا

٦٠ - تدعو المنطقة دول العالم المتقدم الى ترشيد استخدام الطاقة والعمل على وقف التضخم والبطالة في اقتصادها ، واتباع سياسة استقرار في الاسعار والاجور بالحد من زيادات الاسعار ولا سيما في السلع الرأسمالية بغية ايقاف السباق بين أسعار هذه السلع وأسعار النفط ،

كما تدعو الى كبح زيادات الاجور وتكاليف الضمان الاجتماعي التي تدفع البلدان النامية ثمنها عمليا ، بينما فيها فئات من الناس تتضور جوعا .

٦١ - وتدعو المنطقة دول العالم المتقدم صناعيا للتعاون معها من أجل توفير المناخ الذي تتمكن الدول النامية في ظلّه من تحقيق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات من جهة ومبدأ المنفعةالمتبادلة من جهة اخرى .

٦٢ - وتحث دول المنطقة الدول المتقدمة صناعيا على التعاون من أجل اقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وازالة الاوضاع المهزوزة القائمة واستبدالها بأوضاع وعلاقات أكثر عدالة وبالتالي أكثر قدرةعلى الاستمرار وخاصة في مجال التبادل بين السلع الاولية والمنتجات المصنعة والخدمات ، وبين التكنولوجيا والتمويل التجاري وفي مجال ميكانيكية توليد وتوزيع السيولة الدولية ، وفي مجال نقل التكنولوجيا وخاصة مسألة براءات الاختراع ، وذلك باتجاه تطبيق برامج متكاملة للسلع ، بما يشمل ، علاوة على قضايا الاسعار ، تشجيع الدول النامية على تصنيع هذه السلع والمشاركة في نقلها وتسويقها وتوزيعها .

٦٣ - وتؤكد دول المنطقة قناعتها بأن توازن اقتصاديات العالم المتقدم صناعيا ، وانتعاشها هو في مصلحة الدول النامية أيضا ، ولكن على الدول المتقدمة أن تقتنع بالمقابل أن انتعاش اقتصاديات العالم الثالث هو أيضا في مصلحتها ، وذلك على الاقل من حيث زيادة قدرتها الشرائية وطلبها الفعال ، وبالتالي فتح المجال أمام المزيد من الانتعاش لاقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا . ان المزيد من التعاون مع البلدان النامية كفيل على المدى المتوسط والبعيد ، بتخفيف حدة الجمود الاقتصادي الذي تعاني منه الاقطار الصناعية الكبرى في الوقت الراهن . وبشكل خاص بالنسبة للمنطقة ، فان مساعدة الدول المتقدمة صناعيا لدول المنطقة على زيادة قدرتها الاستيعابية يسهل امتصاص عوائد النفط فيها وبالتالي فربما يساعد على زيادة انتاج النفط لتلبية احتياجات الدول الصناعية اليه .

٦٤ - وفي هذا الصدد ترى دول المنطقة ضرورة تحقيق ما يلي :

(أ) اتفاق البلدان النامية والمتقدمة صناعيا على نقل نسبة أكبر من المشاريع الانمائية المقبلة الى المناطق النامية مع ملاحظة آثار ذلك على الاقتصاد الدولي . وبالنسبة لبلدان المنطقة فان الاخذ بهذا المبدأ يتطلب الاقرار لهذه المنطقة بحصص كافية من المشاريع الصناعية في الفروع التي تملك المنطقة فيها مزايا واضحة .

(ب) اتفاق البلدان النامية والمتقدمة صناعيا على توفير التكامل الرأسي والتقني لمثل هذه الصناعات عند اقامتها في الدول النامية على أساس التكامل الاقليمي . وبالنسبة للمنطقة فان هذا يعني التوسع في الصناعات الجديدة والمخطط لها بحيث تشمل مختلف مراحل المعالجة الصناعية وتوفر أعلى قيمة مضافة وأكبر فرص عمل ممكنة .

٦٥ - وترى دول المنطقة أن الدول المتقدمة صناعيا مدعوّة لتطوير التقنية المصدرة الى العالم الثالث بما يتلاءم مع الشروط والظروف السائدة فيه، وللعمل على اجراء البحوث اللازمة لهذا الغرض، بدلا من تصدير التقنية كما هي، وكما طورت أصلا ملائمة لظروف البلاد التي انتجتها.

٦٦ - ومن أجل تحقيق هذه الاهداف، فان دول المنطقة مدعوّة أيضا لتكثيف جهودها في متابعة الحوار العربي الاوروبي وتطويره ليشمل حوارا مع كتل اقتصادية اخرى، والمشاركة في حوار الشمال والجنوب والسعي مع العالم النامي في الجهود الرامية الى ارساء أسس النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

٦٧ - وفي مجال استخدام الفوائض النفطية في التمويل العالمي سيكون من المفيد أن تسعى الدول النفطية في المنطقة لتخصيص تدفق السيولة أكثر بأكثر الى الدول النامية، عن طريق دعم المؤسسات التمويلية أو الانتاجية او شركات المقاولات التي تهتم بتنمية العالم الثالث، ولا سيما المنطقة، وربط هذا التمويل، قدر الامكان، بمشروعات محددة تنفذها هذه الجهات في الاقطار النامية.

٦٨ - ترى البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ان تأكيد السيادة الوطنية على الثروات الطبيعية ينبغي أن يشمل سياسة الدول النامية على المرافق الصناعية الحالية والمشاريع المقبلة وذلك بما يخدم مصالح شعوبها وقضية التقدم الاقتصادي الدولي. وبالنسبة للمنطقة فان هذا يعني أن تتمكن بلدانها من دمج هذه الصناعات ضمن اطار اقتصادها الوطني، وتحقيق تشابكها القطاعي، وارتباطها مع القطاعات الاخرى، والتقدم باتجاه التكامل الاقتصادي في هذه المنطقة.

٦٩ - وفي مجال السيطرة على الموارد، سيكون من مصلحة الدول النفطية في المنطقة العمل على التوسع في هذه السيطرة عن طريق دخول ميدان الشحن والتسويق والتوزيع، واقامة علاقات مباشرة قدر الامكان بين المنتج والمستهلك.

٧٠ - وفي مجال القيود التي تضعها الدول المتقدمة صناعيا أمام الصادرات الصناعية لبعض دول المنطقة سيكون من المفيد البحث عن وسيلة لربط الصادرات المرغوب فيها والتي تصدرها بعض دول المنطقة، بصادرات دول أخرى في المنطقة، تواجه تلك العوائق، وادخال هذا العنصر في المباحثات والاتفاقات التجارية.

٧١ - تحتاج البلدان النامية الى سياسات وتدابير تجارية ومالية تكفل الحد من تفاقم التدهور المستمر في قيم التبادل واشتداد الاستدانة الخارجية كما تحتاج الى استراتيجية خاصة لتنشيط المبادلات التجارية داخل البلدان النامية وبين مناطقها المختلفة. وبالنسبة لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا فان الدول الاعضاء في اللجنة ترى التأكيد على وحدة مطالب مجموعة الـ ٧٧ في هذا المجال وتطالب البلدان المتقدمة بتقديم التنازلات التجارية

والمالية الضرورية لتحقيق هذه الاهداف لصالح التقدم الاقتصادى والاجتماعي والانفراج على صعيد المجموعة الدولية . وفي هذا الاطار تؤكد الدول الاعضاء في اللجنة من جديد على ضرورة ربط اسعار السلع المصنعة في الدول المتقدمة صناعيا بأسعار المواد الخام المصدرة لها من البلدان النامية .

٧٢ - وبناء على ما تقدم فانه من الضرورى أن تهدف استراتيجية العقد الثالث الى احداث اصلاحات عميقة في قواعد وسلوك التبادل التجارى بين البلدان المتقدمة صناعيا والبلدان النامية وأن تشمل بالاضافة الى ماتقدم الاقرار الدولي بمبدأ المعاملة التفضيلية للسلع الصناعية التي ستنتجها البلدان النامية وأن يعمم هذا المبدأ على عدد متزايد من قطاعات الانتاج المختلفة مع مراعاة مصالح شعوب كل من البلدان النامية والمتقدمة صناعيا .

رابعا- المنطقة والجوار

٧٣ - وعلى صعيد أطراف المناطق ، المتاخمة لحدود المنطقة في آسيا الصغرى وشرقي الخليج وغربي البحر الاحمر ، سيكون من المفيد للمنطقة والجوار على حد سواء التعاون من اجل ربط الهياكل الاساسية ، وخاصة الطرق وشبكات الارتباط الكهربائي ، وفي مجال تطوير التجارة وفي استخدام الممرات المائية ، وفي حماية البيئة وخاصة حماية البحار من التلوث ، وفي استثمار الموارد المائية المشتركة وفي النقل البحرى وصيد الاسماك .

خامسا- المنطقة والعالم الثالث

٧٤ - وعلى صعيد العالم الثالث فان دول المنطقة مدعوّة أيضا لدعم وترسيخ أسس التعاون الاقتصادى والفني بين الاقطار النامية وزيادة فعاليته ، بغض النظر عن بعد أو قرب المسافات التي تفصل بينها وبين المنطقة ، وكذلك لدعم المنظمات الدولية التي تسعى لتطوير هذا التعاون . وسوف تتابع الدول النفطية في المنطقة ، استمرارا في سياستها السابقة ، دعمها المالي للدول النامية سواء مباشرة للحكومات أو عن طريق صناديق التنمية ، وتركيز الدعم المالي بالقروض والمساعدات خصوصا على تلك الدول النامية التي لايتيح لها اقتصادها قدرة على التوازن مع ظروف التضخم العالمي ، وتدعيم هذه الصناديق وزيادة فعاليتها وتوفير فرص العمل لليد العاملة والخبرة المجلوبة منها ، الامر الذى يتيح لهذه الدول المزيد من السيولة عن طريق تحويلات العمال والخبراء ، كذلك فان من المنتظر أن تتوسع دول المنطقة في التبادل التجارى مع الدول النامية واستيعاب المزيد من منتجاتها وتبادل منح شرط الدولة الاكثر رعاية حيثما كان ذلك مفيدا للطرفين ، وعقد اتفاقات تقاص معها ، والتعاون معها في مجالات محددة للبحوث العلمية ، ومسائل نقل التكنولوجيا واستيعابها وتطويعها ومواءمتها مع الظروف المحلية ، وتطوير التكنولوجيا المحلية والتقليدية وتبادل الخبرات بشأنها واستخدامها وتبادل المعلومات مع هذه الدول وخاصة بشأن الاتفاقيات الدولية وعقود تنفيذ المشروعات والصفقات التجارية

مع العالم المتقدم وأسعار المستوردات ولا سيما السلع الرأسمالية، والتنسيق معها ولا سيما في السياسات السعرية للصادرات من المواد الخام والمواد الزراعية باتجاه تكوين اتحادات نوعية لمصدري سلع معينة، كالفوسفات والقطن وغيرهما، علاوة على دعم الاتحادات والمنظمات القائمة كالاوبيك والاوابك.

٧٥ - وفي مضمار الاعتماد الجماعي على الذات على صعيد العالم الثالث، ترى دول المنطقة أن من المفيد والممكن أن تضع كل دولة نامية، أو كل مجموعة منها أهدافا محددة لنفسها في مجالات محددة واختصاصات دقيقة في تطوير التكنولوجيا والعلوم تصبح فيه رائدة على الصعيد العالمي خلال فترة محددة وأن يكون ثمة في ذلك تقسيم للعمل بين هذه الدول، مع تبادل في الخبرات وثمرات النجاح.

٧٦ - وتدعم دول المنطقة، بالتبادل، تطلعات دول العالم الثالث ولا سيما دول عدم الانحياز الى تحقيق استقلالها الاقتصادي والتخلص من التبعية الاقتصادية، والسيطرة على مصادر الثروة والموارد الطبيعية فيها، ومسيرتها في التفاوض الجماعي على الصعيد العالمي، والسعي الى المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات كما تدعم مطالبها الحقة تجاه المجتمع الدولي، وسواء كانت للمنطقة في هذا الشأن مصالح مباشرة ام لم تكن.

سادسا - المنطقة والاعتماد الجماعي على الذات

٧٧ - تتجلى مهام الاعتماد الجماعي على الذات في المنطقة في توفير الامن الغذائي بانتاج المزيد من الغذاء وتخزينه، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في طاقة البناء والتشييد، والتعاون الاقليمي على أساس التخصص وتقسيم العمل في مجال خلق طاقة محلية في مضمار العلم والتكنولوجيا، وفي مجال تأهيل اليد العاملة، واجراء البحوث العلمية، وفي تدعيم وربط الهياكل الاساسية اقليميا، والتعاون في المجال النقدي والمالي بتطوير فعالية صندوق النقد العربي وصناديق التنمية التابعة للدول النفطية، والتنسيق فيما بينها.

٧٨ - ومن أهم وسائل التعاون الاقتصادي باتجاه تحقيق التكامل الاقتصادي اقامة المشاريع المشتركة في التمويل والادارة والتسويق على أساس تبادل المواقع وبالاستفادة من مزايا السوق الواسعة واقتصادية الانتاج الكبير، وكثافة رأس المال. ويتناول هذا النوع من الاعمال المشروعات الصناعية، ومشروعات شركات المقاولات الاقليمية الكبرى المتخصصة، وأساطيل النقل البحرى والصيد وغيرها. ومن الوسائل الجديرة بالدراسة اقامة علاقات شراكة بين المشروعات الصغيرة المتشابهة والمتواجدة في شتى انحاء المنطقة لتحقيق المزيد من الارباح والتضامن في الاخطار، وتحقيق اهداف معينة في التدريب والبحوث ونقل التكنولوجيا وتبادل الخدمات، هذا بالاضافة الى اقامة المشاريع ذات الطابع الثنائي أو شبه الاقليمي لاستثمار الموارد المشتركة وخاصة الموارد المائية منها.

٧٩ - ومن المنتظر أن تسعى دول المنطقة للاستفادة من مزايا التخصص الطبيعي في تحقيق التكامل ، بحيث تبذل الجهود الجماعية لزيادة الانتاج والانتاجية في المحاصيل والمنتجات الغذائية في الانحاء المؤهلة لذلك ، ولصالح مجموع الدول بينما تأخذ الدول النفطية على عاتقها تزويد دول المنطقة بالطاقة ، وكذلك برأس المال عند توافر الشروط الاقتصادية لاستثماره . أما في الصناعة فمن الارجح أن تتجه الدول النفطية الى البتروكيماويات ، والدول الزراعية الى الصناعات الزراعية ، بينما تتوزع الصناعات الاخرى بعدالة على دول المنطقة .

٨٠ - ان تنسيق خطط التنمية والسعي لتوحيدها في مجالات عديدة ولاسيما بالنسبة للمشروعات الانمائية فيها ، واستخدام نماذج للتنمية موحدة أو متشابهة في متغيراتها الرئيسية سيتيح فرصة للبرهنة على أن تنسيق المستقبل سيكون أكبر حجما وأسهل تطبيقا من تنسيق الفعاليات القائمة ، الا أن من الضروري على اية حال التركيز على عوامل الجمع والتوحيد والتكامل وتذليل عقبات التباين والخلاف في المصالح ويكون ذلك باعتماد محصلة مجموعة من التدابير التنسيقية بالنسبة لكل دولة كمعيار لعدالة التوزيع وجني ثمار التنسيق بدلا من البحث عن العدالة في كل تدبير على حدة .

٨١ - وثمة قضايا ذات طابع اقليمي في المنطقة ينبغي العمل في معالجتها على اساس الاعتماد الجماعي على الذات ، منها ضرورة ايجاد التوازن بين الانعكاسات السلبية الايجابية ، من جراء تنقل اليد العاملة بين دول المنطقة ، مما يتطلب وضع خطة اقليمية تكفل هذا التوازن وتحقق التأهيل في التخصصات النادرة والمطلوبة وخلق المزيد من فرص العمل أمام الاختصاصات الفائضة واجراء التعديل اللازم في هيكل مؤسسات التعليم والتدريب وبرامجها واعداد المقبولين فيها وخريجيها . ومن هذه المشاكل أيضا مكافحة الامراض المستوطنة ، وزحف الصحراء ، وطوحة التربة وتلوث البيئة بالفضلات الصناعية والبشرية ، وانقراض الغابات وموت الاشجار وتراكم الرمال وهجمات السيول وانقراض الحيوانات ونضوب الاسماك ، وتهديد الجراد للمزروعات ، ومكافحة الاوبئة الوافدة مما يستدعي جهودا جماعية لمعالجتها .

٨٢ - وكذلك ثمة ادوات ووسائل اخرى للتعاون الاقليمي لابد من استقصاء عوامل نجاحها ، منها انشاء المصارف المشتركة وشركات التأمين واعادة التأمين ، والتعاون في دعم العجز المؤقت في السيولة ، وتبادل خدمات الموانئ ، وتنسيق الترانزيت ، وتطبيق احكام السوق العربية المشتركة ولا سيما فيما يتعلق بازالة الحواجز غير الجمركية امام منتجات دول المنطقة فيما بينها ، وتوحيد التعرفة والقوانين والانظمة والتشريعات وانظمة التعليم والمصطلحات العلمية ، وعدد من الانظمة كالنظام المحاسبي ، ونظام الاقراض السكني .

٨٣ - وكذلك من المفيد التوسع في انشاء منظمات اقليمية ذات اختصاصات محددة وهامة كنقل التكنولوجيا ، ودراسات الجدوى للمشروعات ، وتطوير التكنولوجيا التقليدية والمحلية ، والتدريب .

٨٤ - هذا وتتجه المنطقة اكثر فأكثر الى اعطاء الاولوية للمعطيات الاقتصادية على المعطيات السياسية ، بالاضافة الى زيادة التقارب في المعطيات السياسية ذاتها . ويترسخ اكثر فأكثر ادراك دول المنطقة ان جني ثمار التعاون يجب الا يتوقع على المدى القصير وانما على المدى المتوسط والطويل .

٨٥ - واخيرا ، وليس آخرا ، فان الاهتمام بتنمية وتطوير الدول الاقل نموا في المنطقة ، ينبغي ان يحظى باهتمام خاص، سواء من حيث التمويل من قبل الدول النفطية ، ام من حيث المعونة الفنية من قبل الدول ذات الاقتصاد المتنوع في المنطقة .

الفصل الرابع

مجالات الأولوية في استراتيجية التنمية

أولا- الأولويات العامة

٨٦ - لدول المنطقة أولويات مشتركة بينها جميعا في مجالات عديدة ،غير أن لها أيضا أولويات تختلف من دولة الى اخرى . كذلك فان هذه الأولويات في المجالات غير المشتركة يمكن أن تصنف وفق تصنيف دول المنطقة الى ثلاث مجموعات : الدول النفطية ،والدول غير النفطية ، والدول الأقل نموا .

(أ) الأولويات المشتركة :

٨٧ - تشترك دول المنطقة جميعا في عناصر أخرى لأولويات التنمية ،وعلى رأسها تطوير الهياكل الاساسية وضبط العوامل الداخلية للتضخم وحماية البيئة ومكافحة التصحر ،والحد من هجرة العقول الى خارج المنطقة وزيادة نسبة العلميين والفنيين والمهرة في هيكل القوة العاملة والتوسع في التدريب المهني والحد من التحضر الكثيف والمركزي وتطويره باتجاه اللامركزية ،واجراء تغييرات في البنى الاجتماعية وأنماط الحياة وعلاقات الانتاج والتشريعات بما يشكل منشطات وحوافز لزيادة الانتاج والانتاجية ،واشراك المرأة في النشاط الاقتصادي ،والاهتمام بالأم والمرأة العاملة والطفل والشباب ،وتضييق الفوارق في مستوى المعيشة بين الريف والحضر وبين المناطق وتحضير البدو والاهتمام بالمشروعات الصغيرة ذات الطابع المحلي .

٨٨ - وعلى أية حال فان استراتيجية التنمية في المنطقة كلها يجب أن تبنى على ثلاثة أعمدة رئيسية هي زيادة انتاج الغذاء والتوسع في بناء الهياكل الأساسية وتطوير قوة العمل بالتعليم والتأهيل والتدريب والتصنيع.

(ب) الدول النفطية

٨٩ - تواجه الدول النفطية بشكل خاص مشكلة ضمان مستقبل اقتصاد مابعد النفط ، واطالة عمر الثروة النفطية والحفاظ على قيمة الأصول المالية وتوازن انتاج النفط مع القدرة الاستيعابية ،وترشيد ادارة أصولها المالية ،وزيادة فرصة الاستثمار الناجح ،بالاضافة الى مهام تصحيح الخلل في البنية الاقتصادية والتركيز على تطوير قوة العمل الوطنية وتركيز التصنيع على البتروكيمائيات .

(ج) الدول غير النفطية

٩٠ - تواجه الدول غير النفطية بشكل خاص مهام التوسع الزراعي النباتي والحيواني ، وتوفير الغذاء والتصنيع الزراعي وتخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية وخاصة بالنسبة للقروض التجارية من رؤوس الأموال الخاصة ، وتخفيف العجز التجاري وتطوير مصادر الطاقة التقليدية والمحلية والجديدة وتنويع أساسها الانتاجي وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي ومعالجة الخلل في بنية اليد العاملة الناجم عن الهجرة ، والقضاء على البطالة الظاهرة والجزئية والمقنعة ، وتوزيع المشروعات بشكل أكثر عدالة على المناطق ، والاهتمام بالسكان الريفيين وتحسين المناخ بالنسبة للاستثمارات المستجلبة من الخارج .

(د) الدول الأقل نموا

٩١ - وأما الدول الأقل نموا فتنطبق عليها أولويات التنمية في الدول غير النفطية ، مع تركيز أشد في أغلب عناصرها واضافة عناصر أخرى كالقضاء على الأمراض المستوطنة وكسر عزلة التجمعات السكانية المتناثرة في أعالي الجبال ، والتخطيط العمراني وتوفير الخدمات البلدية الأساسية ، ومع حاجة أكبر الى دعم مالي وفني من داخل المنطقة وخارجها .

ثانيا - العوامل الرئيسية المساعدة

(أ) دور التخطيط في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٩٢ - في سبيل تحقيق أهداف استراتيجية التنمية الدولية في الثمانينات ينبغي زيادة العناية بدور التخطيط كأسلوب علمي في تحقيق استراتيجيات وأهداف التنمية للبلدان النامية عامة وفي دول المنطقة بصورة خاصة ، لما لذلك من آثار مباشرة في ترشيد القرارات التخطيطية على المستويات المختلفة ولجوانب وفروع التطور المتعددة وفي تأمين الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وتقدير النتائج المتوقعة لجهود التنمية الوطنية والدولية . وفي هذا الاتجاه ينبغي توسيع وتطوير الخبرة التخطيطية لأغراض التنمية القومية فيما بين البلدان النامية والتعبير عن ذلك في اتفاقات التعاون الفني فيما بينها وتطوير جهود التنسيق في مجالات التخطيط بما يزيد من تكامل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيما بين الدول النامية ودول المنطقة على وجه الخصوص.

(ب) دور الادارة والأجهزة الاشرافية

٩٣ - كذلك من الضروري أن تهتم الحكومات بدعم أجهزتها الحكومية ، ولا سيما الناشئة منها ، وعلى الأخص في الدول الأقل نموا ، بحيث تزداد فعالية المؤسسات الاشرافية وتتطور الادارة الاقتصادية وتدعم أجهزة التخطيط والاحصاء ، وتؤمن المصالح اليومية للمواطنين ، ويتم توفير الأمن والطمأنينة لهم .

(ج) - دور القطاع العام

٩٤ - ان الدور البارز للقطاع العام في عملية التنمية خلال الحقبة الماضية قد أثبت ضرورة استمرار وتعميق هذا الدور. لذا فمن الضروري العمل على دعم وتطوير نشاط القطاع العام في الفعاليات الاقتصادية ليحتل دورا قائدا في توجيهها وبالتالي للمساهمة الأكبر في تحقيق استراتيجية وأهداف التنمية . ان توفر الشروط الموضوعية لمثل هذا الاتجاه لا يقلل من أهمية ودور القطاع الخاص في التنمية .

(د) دور العلم والتكنولوجيا في استراتيجية التنمية

٩٥ - وبالنظر الى اعتماد المنطقة كليا على التكنولوجيا المستوردة والتي صممت أصلا لتلائم أوضاع البلدان التي ابتكرت فيها ، وبالتالي لا تلائم تماما البلدان المستوردة لها ، وخاصة من حيث المواءمة بين اقتصادية استخدام النادر من الموارد وكثافة استخدام الفائض منها في العملية الصناعية ، فان من الضروري بذل جهود معينة وطنيا واقليميا في الأبحاث من أجل تطويع التكنولوجيا المستوردة ومواءمتها مع الظروف المحلية ، وعلى الأخص بالنسبة لمشروعات الصناعات ذات الطابع الاقليمي ، والتي تنطوي على تقنيات جديدة - لذا ينبغي اقامة المزيد من مراكز البحوث الصناعية ودعم القائم منها ، ويمكن أن يكون هذا النشاط مجالا طيبا للتعاون الاقليمي . وفي نفس الوقت يجب بذل جهد خاص لتطوير القدرة على الرقابة على الاستشارات والمستوردات ذات العلاقة بالعلم والتكنولوجيا لتأمين انطباق المواصفات اللازمة عليها ، وتقييم جودتها ، ويمكن أن يرتبط ذلك بتقييم انطباق تصاميمها على شروط حماية البيئة ، وكذلك بالرقابة على المستوردات من أصناف السلع الاستهلاكية والوسيطة التي قد تكون لها أضرار صحية على الفرد والبيئة .

٩٦ - وكذلك ينبغي دعم النشاطات في المجالات العلمية والتكنولوجية المرتبطة مع مهام محددة ومشاكل محددة ، بما يؤدي الى تكامل سياسات العلم والتكنولوجيا مع عملية التخطيط الانمائي . وكذلك ينبغي العمل على تطبيق نتائج الابحاث وتنشيط الطلب على المعلومات التي يتم توليدها محليا ، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اجراء بحوث تطويرية افراديا وجماعيا ، والتعاون مع الجامعات في الاستفادة من امكانيات اساتذتها ، وربط مشروعات تخرج طلابها بمعالجة حل المشاكل التكنولوجية الوطنية وتشجيع شركات المقاولات والشركات والاستشارة الوطنية على الاسهام بشكل أكثر فعالية في التصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة للمشروعات الاستثمارية .

٩٧ - ومن الضروري على صعيد المنطقة ، بل على صعيد العالم الثالث ، تطوير أساليب تبادل المعلومات حول شروط اتفاقيات نقل التكنولوجيا ، والاستثمارات الأجنبية ، ونشاطات الشركات متعددة الجنسية ، والمعايير المطبقة لانتقاء التكنولوجيا ، والخبرات المكتسبة في هذا المجال .

٩٨ - ان دول العالم المتقدم مدعوة الى أن تسهل وتساهم في التدفق الحر للمعلومات والمعارف منها الى الدول النامية عموما ، وتطوير نظم وشبكات للمعلومات الدولية ، وتخصيص قسم أكبر من نشاطات البحوث والتطوير لديها لحل المشاكل التكنولوجية المحددة لدول المنطقة ، والمشاركة مع مؤسسات الابحاث والتطوير الوطنية ، القائمة أو المنوى انشاؤها ، في اعداد البرامج وفي البحوث وتقييم النتائج ، وأن تقدم لهذه المؤسسات التجهيزات والأجهزة العلمية والمخبرية بشروط أفضل من الشروط التجارية السائدة ، ومنح المساعدات المالية والخبراء والمنح لهذه النشاطات .

ثالثا - أولويات التنمية في المجالات الاقتصادية

(أ) أولويات التنمية الزراعية وانتاج الغذاء

٩٩ - ما زالت الافادة من الموارد الطبيعية للانتاج الزراعي الغذائي في البلدان النامية مهمة دولية مطروحة بهدف التغلب على أزمة الغذاء العالمي . وتعتبر بلدان المنطقة أن لهذا أولوية في بلورة استراتيجية العقد القادم لأنه يحل مشكلة سوء التغذية والعجز الغذائي والضغط المتزايد على موازين المدفوعات للبلدان النامية . وبالنسبة للمنطقة تهدف استراتيجية التنمية للعقد الثالث الى زيادة الانتاجية والانتاج وتقليل العجز في الميزان الغذائي للمنطقة وتخفيف التأثير السلبي المتزايد لاستيراد السلع الزراعية الغذائية على موازين المدفوعات وتحقيق زيادة في نسبة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية ، بغية تصحيح وضع الأمن الغذائي غير الكافي في المنطقة .

١٠٠ - ان العمود الفقري لاستراتيجية التنمية الزراعية هو السعي في سبيل تحقيق زيادة عامة في الانتاجية ، وذلك بالتركيز على التوسع الراسي وتكثيف الزراعة ، وتوجيه القسم الأكبر من الجهود على المزارع الواعدة أكثر من غيرها لتوافر العوامل الاقتصادية فيها وامكانية ادارتها بشكل ملائم وخاصة في المناطق المروية والأكثر امطارا ، حيث يقتضي الأمر تصحيح الدورة الزراعية والقضاء على نظام السبات والراحة الدورى فيها وتوفير المواد الوراثية المتجاوبة مع مستلزمات الانتاج المحسنة ، واستصلاح التربة وتعميم تربية المواشي فيها ، وادخال محاصيل علفية على الدورة الزراعية ، كذلك العمل على زيادة مساحة الأراضي المروية وتحسين أنظمة الرى ، وزيادة مستوى الميكنة واستخدام المدخلات من عناصر الانتاج الحديثة وتحسين أنظمة الحيازة ، وتوفير الهياكل الأساسية والخدمات والقروض الزراعية وتنظيم العلاقات الزراعية لمصلحة المنتجين .

١٠١ - ان النظم التقليدية المتوارثة في الزراعة ، والاساس البدوى في تربية الماشية والأساليب القديمة في الصيد السمكي تعيق امكانيات التقدم وتنطوى على جمود في الانتاجية وحجم الانتاج ، وكلاهما في الحد الأدنى ، وهي في الوقت نفسه المصدر الأساسي لمعيشة

غالبية السكان الريفيين ،ولا بد من العمل على تطوير هذه النظم ،بتحسين ادارة الزراعات البعلية وتطوير المراعي وتحقيق التكامل بين الزراعات البعلية أو المبتدئة بالرى مع تربية الماشية والانتاج الحيواني وذلك عن طريق تخصيص استثمارات حكومية لمناطق مختارة من المناطق النائية تبذل فيها جهود التطوير وتشكل مراكز اشعاع لما حولها ،وتدعيم البنية الهيكلية والخدمات البيطرية والارشادية .

١٠٢- ان الشرط الأساسي لانجاح استراتيجية التنمية الزراعية والغذائية يتجلى في التركيز على العوامل الاجتماعية ،فالاسراع بالتنمية الزراعية لا يستغني عن الالتزام تجاه الاساس الريفي والعنصر البشرى فيه ، وخاصة تجاه صغار المزارعين وفقراء الريف . ان القضاء على الفقر في الريف من شأنه تحقيق تنمية متوازنة ومستمرة .

١٠٣- ومن الضرورى بذل مجهودات مكثفة باتجاه تنظيم المزارع والأرض، وتحسين نظم الحيازة والاهتمام بشكل خاص بالمزارع الصغيرة والحيازات المجزأة ،تحقيقا لهدف الوصول الى الانتاج الواسع على مساحات كبرى مما يتيح استخدام أساليب الادارة الفعّالة. ويقتضي ذلك دراسة الملكيات والحيازات ،ومدى ملاءمة نماذج التعاون في الانتاج أو صيانة الآليات أو شراء المدخلات أو تسويق المحاصيل لمعالجة المشكلة .

١٠٤- ومن الضرورى تحقيق التنسيق والتعاون الاقليمي لتطوير البوادى وتنميتها . سواء من حيث الاهتمام بالواحات أو بالبدو ومواشيهم ،ولا سيما تأمين احتياطي علفي ،وتوفير طاقات لنقل المياه الى البدو في مواسم شح الأمطار.

١٠٥- ومن خلال المنظور الاقليمي الشامل للمنطقة ينبغي التنسيق بين الدول المشتركة في عوامل جغرافية ومناخية متشابهة باتجاه تكوين وحدات انتاجية متجانسة للوصول الى تعظيم الانتاج وتوازن التنمية ،وبناء تركيب محصولي ملائم لكل منطقة عن طريق حسن استثمار مياه الرى المتاحة.

١٠٦- كذلك ينبغي استغلال الأراضي المطرية ومياه المطر بتطبيق نتائج البحوث التي بحثت في المنظمات ومراكز الدراسات الزراعية العربية والدولية بتكثيف الانتاج من محصول واحد في العام الى محصولين وادخال المحاصيل العلفية خاصة البقولية في الدورة الزراعية وتعميم تربية المواشي لاستكمال دورة المواد العضوية فيها . وينبغي كذلك اتباع الطرق الحديثة في التكثيف الزراعي وذلك باستخدام الاصول الوراثية قصيرة العمر والمقاومة للملوحة وللأمراض والجفاف الذى يميز منطقة غربي آسيا وحتى يمكن توفير كميات من المياه المستخدمة في الرى حاليا لزيادة الرقعة الزراعية لتعظيم الانتاج بوجه عام.

١٠٧- وأما بالنسبة لأنواع المنتجات فان من الضرورى اعطاء الأولوية للمنتجات الغذائية والعلفية سواء المباشرة منها أو التي تمر بمراحل تصنيعية معينة ،وسواء منها النباتي أو الحيواني أو انتاج الدواجن أو صيد الأسماك . كما ينبغي العمل على ادخال التصنيع الزراعي تدريجيا في الريف لتنويع مصادر زيادة العائد المالي للزراع وتنويع الانتاج السلعي وتوازنه بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل التمويلية .

١٠٨- كلما اتيحت الفرص لاستخدام الوسائل الحديثة للانتاج الغذائي يجدر التركيز على اتباع الوسائل والطرق العلمية لتوفير البيئة الملائمة لهذا الانتاج كبناء المزارع المغطاة واستخدام طرق الرى المتطورة لتوفير المياه بحيث لا يكون هذا التوفير عبئا على الانتاجية .

١٠٩- لأهمية الارشاد الزراعي الذى يعتبر أهم مستلزمات الانتاج وتطوير الزراع اجتماعيا وفنيا واقتصاديا ،ونظرا لأن المعلومات الارشادية مصادرها مراكز البحوث بدرجاتها ،فيحسن وضع خطة لربط مراكز البحوث العالمية والدولية والعربية والمحلية بحقول الانتاج الزراعي في المنطقة عن طريق الارشاد والتوجيه الزراعي . ومن الضرورة القصوى تخصيص اعتمادات كافية للبحوث الزراعية وخدمات الارشاد على أن تركز على الاحتياجات المحلية ،وخاصة باتجاه تخفيف عنصر المخاطرة .

١١٠- نظرا لضعف الامكانات المادية لدى الزراع فان توفير القروض الزراعية الميسرة لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة يخدم أهداف التوسع الرأسي والأفقي ،لذا فمن الضرورى وضع برنامج تفصيلي في دول المنطقة يهدف الى تقديم مؤسسات التمويل والحكومات لهذه القروض بشروط ملائمة للعائد الاقتصادى والمالي المنخفض في الانتاج الزراعي .

١١١- ولتوفير أمن غذائي أفضل ينبغي العمل على وضع خطة زمنية لزيادة السعة التخزينية النوعية للسلع الغذائية الأساسية (لحوم وحبوب) لتأمين الغذاء استراتيجيا لمدة لا تقل عن ٣ شهور وتوزيع المخازن جغرافيا في الاقليم واستغلال فترات انخفاض الأسعار من مواعيد التخزين .

١١٢- ومن أهم السياسات العمل على استخدام حافز السعر الى أبعد مدى ،الأمر الذى يؤدى الى زيادة الانتاج ويزيد دخل المزارعين ،ويساهم في القضاء على الفقر. كذلك ينبغي العمل على ايجاد الوسائل والسبل التي تتيح للمزارع الصغير الوصول الى مجالات التكنولوجيا سواء في مضمار استخدام الآلة أم في مجال استعمال المدخلات الحديثة لزيادة الانتاجية والوقاية ومكافحة الآفات والحشرات الزراعية .

١١٣- ومن المفيد في مجال الصيد البحرى اعداد أو تطبيق برنامج مكثف يجمع بين تحسين معقول لوسائل الصيد الحالية ،وبين الهياكل الأساسية وخاصة مرافئ الصيد الصغيرة ، وبين نظام لتجميع وتوزيع وتسويق الاسماك في الوقت الذى تعد فيه استثمارات كبيرة بوسائل حديثة للصيد في أعالي البحار بعمليات تجارية واسعة النطاق ولا سيما في السواحل الشرقية والجنوبية من المنطقة. كذلك من المفيد استثمار التجمعات المائية الداخلية للانتاج السمكي باعتباره مصدرا هاما للبروتين قليل التكلفة غني العائد الاقتصادى ، والعمل على تجميع الزراعة السمكية مع المحاصيل النباتية المائية كالأرز.

١١٤- أما بالنسبة للاستثمارات فمن الضرورى اقامة توازن بين المشروعات ذات العائد المباشر والسريع وخاصة مشروعات البستنة وتربية المواشي والدواجن ومشروعات الصيد الحديث ، وهي التي يرافقها التقدم التكنولوجي ،وبين المشروعات التي تنشئ الهياكل الأساسية الزراعية أو تعيد الاعتبار الى الأراضي المنهكة أو التي طغت عليها الملوحة ،أو تستصلح الأراضي الجديدة ، وبالتالي تحقق التنمية على المدى البعيد والمتوسط . هذا ومن المفيد تركيز عدد من المشروعات الانتاجية الأكثر حداثة وحاجة الى استثمارات كبيرة ،كمشروعات البيوت الزجاجية ،في الأقطار النفطية للمساهمة في توفير بعض احتياجاتها من الغذاء والاستفادة منها للتجارب والبحوث الزراعية ،أما في الأقطار التي تتسم بالزراعات التقليدية فمن الضرورى العمل على اختيار مواقع جديدة للمشروعات الانتاجية على أطراف الزراعات التقليدية والصغيرة القريبة من المناطق المروية وذات الأمطار الغزيرة بحيث يتعلم منها من حولها ،وتساهم في تحسين تغذية السكان الريفيين ، وذلك على خلاف التطور الحاصل حتى الآن والذى تمركزت خلاله هذه المشروعات حول المدن لمواجهة الطلب على الغذاء في المناطق الحضرية . وفي جميع الأحوال يحسن تركيز الجهود على المشروعات المباشر بها وتحسين استغلال المشروعات المنجزة واعطاء ذلك أفضلية تجاه المشروعات الجديدة.

١١٥- وعلى صعيد التعاون والتنسيق الاقليمي ،يقتضي الأمر تنسيق الخطط الزراعية ، وتبادل الخبرات وتأسيس المشاركات في المشروعات التي تعد لتغطية احتياجات المنطقة من منتجات ضرورية أو منتجات جديدة غير متوافرة في المنطقة ، والتعاون في الاستفادة من المراعي والبوادى والصحارى بشكل مشترك ،وفي حل مشاكل البدو والمتنقلين عبر الحدود وتطوير أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية.

(ب) العلاقة بين القدرة الاستيعابية والهياكل الأساسية

١١٦- ان التناقض الرئيسي الذى يتحكم في تنمية المنطقة ،بوجه عام ،وهو التناقض بين المال المتاح للاستثمار وبين القدرة الاستيعابية ، يتجلى بوضوح في الدول النفطية الرئيسية كما يشمل بعض الدول الأقل نموا أو الدول غير النفطية التي تتمتع بمساعدات سخية من الدول النفطية (وهنا بسبب القدرة الأضعف على الاستيعاب وليس بسبب الوفرة الأكثر في التمويل) ،

ويتواجد بشكل أقل حدة في الدول النفطية الأخرى ،حتى يتلاشى في الدول غير النفطية ذات الاقتصاد الأكثر تنوعا . . . ان هذا التناقض يفرض اتجاها محددا في استراتيجية التنمية على المدى البعيد وهو اعطاء الأفضلية الأولى في التنمية للعمل على تقوية وزيادة القدرة الاستيعابية . . وبالرغم من أن التناقض المشار اليه تتفاوت حدته من دولة الى أخرى ،ويتلاشى في بعضها ،تبقى استراتيجية زيادة القدرة الاستيعابية صحيحة بالنسبة لجميع دول المنطقة بلا استثناء .

١١٧- واذا كانت القدرة الاستيعابية تعني بالدرجة الأولى قدرة الاقتصاد ،ماديا وبشريا وتنظيميا على تقبل التكنولوجيا الحديثة وتمثلها ،وعلى تحمل وانجاح الاستثمارات الواعدة بالتنمية ،فان الاداة الرئيسية لتحقيق ذلك هي تدعيم وبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد ،سواء في الجانب المادي أو البشري أو المؤسسي . وهذا يقضي بالتركيز على بناء الطرق والجسور والسكك والموانيء والمطارات والسدود والترع وأقنية الري والصرف ورفع مستوى ما هو قائم من هذه الهياكل الى مستوى المواصفات الدولية وتوحيد هذه المواصفات على صعيد المنطقة ،وكذلك كهربة البلاد وتطوير وسائط الاتصال السلكية واللاسلكية ،وعلى اقامة نظام متين للتعليم والتأهيل والتدريب والبحوث ،وعلى دعم المؤسسات الاشرافية والتخطيطية والتنفيذية والأجهزة المعنية بتوفير البيانات والمعلومات والدراسات ،وزيادة كفائتها وقدرتها .

١١٨- ولكن نظرا الى أن هذا النوع من الاستثمارات ليس له عائد مباشر ،فانه يقع ، بكليته تقريبا ،على عاتق الحكومات . كما أن وجود هذه الهياكل الأساسية ،سيتيح للقطاع الخاص أساسا ،وللقطاعين العام والمختلط كذلك ،تنفيذ استثمارات ناجحة ذات عائد مباشر ،على شتى مستويات الحجم ،في حين أن عدم وجودها سيجعل من العسير ،ان لم يكن من المستحيل تحقيق الأهداف والاستراتيجيات والمشروعات الأخرى .

١١٩- وبالنسبة للدول النفطية ،فانها تستطيع تخصيص الأموال الكافية لهذه المجالات ، أما بالنسبة للدول غير النفطية ،فسيصعب عليها توفير الاحتياجات التمويلية لمثل هذه المشروعات ، خاصة وان من شأنها أن تستهلك القسط الأعظم من مواردها الحالية دون أن يعطيها امكانيه زيادة مواردها المباشرة . لذلك ،ونظرا لأولوية هذه المشروعات ،ونظرا للسهولة النسبية في دراسة جدواها الاقتصادية وامكانية تنفيذها ،فمن المفيد أن يخصص القسم الأعظم من المساعدات ومن القروض السهلة التي تمنحها صناديق التنمية في المنطقة لمشروعات الهياكل الأساسية فيها .

١٢٠- وما من شك في أنه سيكون ثمة تخصيص لموارد الدولة والقطاع العام لمجالات أخرى في التنمية ،غير أن ذلك سيختلف من دولة الى أخرى سواء من حيث أسبابه أو من حيث مجالاته . ففي الدول النفطية ستكون الدواعي الرئيسية ايجاد المزيد من المجالات لاستخدام الفوائض ،

وهي التي تتركز في أيدى الحكومات ،أما بالنسبة للدول غير النفطية فقد يكون أهم الدواعي خلق الفرص لتوليد دخل جديد يمكن تخصيصه للتنمية في المستقبل . . . ولكن الجميع يشتركون في ضرورة ذلك من أجل تكامل الاقتصاد ،ومن أجل فسح المجال أمام القطاع الخاص ،والمشروعات المختلطة ،ومن أجل تنفيذ المشروعات الكبرى التي لا قبل للقطاع الخاص بها ومن أجل خلق المزيد من فرص العمل الخ . ان رسم الحد الفاصل الذى يؤمن التوازن بين الاستثمارات ذات العائد المباشر وبين الاستثمارات في مشروعات الهياكل الأساسية سيكون بطبيعة الحال من شأن كل دولة على حدة ،وتختلف النسبة بين دولة وأخرى .

١٢١- ولا تقتصر استراتيجية اقامة ودعم الهياكل الأساسية ،على مستوى الدولة الواحدة ،كلا على حدة ،فحسب،بل تشمل هذه الاستراتيجية المنظور الاقليمي أيضا . ان الهياكل الأساسية يجب أن يخطط لها وتبرمج لتكوين هياكل أساسية مترابطة ومتكاملة على صعيد المنطقة ، وعلى هذا فمن الضرورى أن تخصص أموال كافية للربط بين الاقطار المتجاورة سواء بالطرق أم بالسكك الحديدية ،مع توحيد المواصفات قدر الامكان ،أم بربط التيار الكهربائي بشبكات الارتباط،أم في استثمار الانهار المشتركة بمشروعات منسقة للرى والصرف وللشرب والصناعة وان يخطط للمشاركة في التبادل في استخدام الموانيء والمطارات ،والأقمار الصناعية ،وأن تقوم شبكة واحدة للهاتف والتلكس في المنطقة ،كما تقوم مؤسسات مشتركة للتدريب ،والبحث العلمي ، وتبذل مجهودات في توحيد التشريعات والأنظمة والاجراءات والمصطلحات العلمية . . الخ . ان صناديق التنمية العاملة في المنطقة مدعوة للاهتمام بهذا النوع من الاستثمارات وتخصيص القروض السهلة لها .

١٢٢- فاذا ما أخذنا بالاعتبار أن الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية ، هي المرشحة لتنال حصة كبيرة في مجموع الاستثمارات ،بالاضافة الى بناء المساكن ،الذى تكون له عادة حصة كبرى أيضا ، فان المنطق يستدعي التركيز على توفير المتطلبات الرئيسية لذلك ، والاستثمار في المجالات التي تعتبر من هذه المتطلبات وعلى الأخص : صناعة البناء والتشييد (قطاع المقاولات) والصناعات الاستخراجية والتحويلية لمواد البناء ،وصناعة الكهرباء ،واليد العاملة ،ولا سيما الماهرة ،في جميع هذه الصناعات .

(ج) أهمية صناعة البناء والتشييد

١٢٣- لم يحظ قطاع البناء والتشييد حتى الآن بالاهتمام الكافي من المخططين في المنطقة ،وترك للتطور العفوى ،الذى كان كثيرا ما يعني قيام المقاولين الاجانب بتنفيذ المشروعات مع تعاقدات ثانوية ،بين الحين والآخر ،مع المقاولين المحليين . ويندر أن تخصص الخطط الخمسية استثمارات معينة لهذا القطاع (وخاصة آليات البناء) . . . ولذا فمن الضرورى أن تركز استراتيجية التنمية في العقد الثالث بقوة على تطوير صناعة البناء والتشييد بحيث تتجه فيها نحو تكثيف رأس المال ،واستخدام أرقى أنواع التكنولوجيا ،وأكثرها انتاجية ،كما تركز على التدريب والتأهيل في مجالاتها بحيث تتوافر كوادر قادرة على تشغيل آليات البناء الكبرى والمعقدة منها .

١٢٤- وينبغي أن تعطى استراتيجية التنمية في العقد الثالث لهذه الصناعة بعدا اقليميا شاملا ،سواء من حيث مهامها باقامة الهياكل الأساسية على صعيد المنطقة ،أم من حيث تمويلها وتنظيمها ،بحيث تنشأ شركات مقاولات متخصصة ،ذات رساميل مشتركة ،وقادرة قبل أن ينتهي العقد الثالث على أن تحقق هدفين ،أولهما الاعتماد الجماعي على الذات في هذا المضمار ،وثانيهما الاكتفاء الذاتي للمنطقة بحيث تنفذ التشييدات وأعمال البناء بقدرات من داخل المنطقة.

(د) الصناعات المرتبطة بالهياكل الأساسية

١٢٥- وعلى هذا ينبغي اعطاء أولوية لكهربة المنطقة ،والتدريب في شتى فروع الصناعات الكهربائية . ان ربط جميع انحاء المنطقة بشبكة كهربائية واحدة هدف عظيم يمكن انجازه أو انجاز أغلبه خلال العقد الثالث من التنمية .

١٢٦- وينبغي اعطاء أولوية رئيسية لصناعة الاسمنت بحيث يتحقق اكتفاء ذاتي للمنطقة قبل منتصف العقد الثالث للتنمية ،من خلال الاعتماد الجماعي على الذات.

١٢٧- وكذلك ينبغي أن تعطى الأولوية في دول المنطقة لصناعات استخراج مواد البناء ، ولصناعة الصلب المنتجة للقضبان ،وصناعة الأخشاب ،والكابلات ،وصناعات الأدوات والتمديدات الصحية ،والبلاط،والبلوك وما اليها . وستكون هذه الصناعات مجال تعاون جماعي أو ثنائي أو صناعات محلية ،حسب حجومها والامكانات الفردية للدول .

(هـ) أولويات الصناعات التحويلية

١٢٨- أما بالنسبة للمجالات الاخرى من التنمية في قطاع الصناعات التحويلية فيجدر أن يعطى اهتمام كبير لصناعة الآلات والصناعات المعدنية القريبة منها ،فهذه الصناعات تتيح فرصا كبيرة وعملية لنقل التكنولوجيا ،كما انها تساهم في رفع درجة مهارة القوة العاملة في المنطقة ، وتساهم في التكامل الصناعي . وفي هذا المجال يمكن البدء بتصنيع الآلات الاكثر بساطة ،ومن النوع الذى يكثر استخدامه في المنطقة كالآلات المستخدمة في الصناعات الغذائية ،والمغازل والأنوال والات طباعة الانسجة وبعض آليات البناء كالجبالات وبعض الآليات الزراعية وعدد من التجهيزات الكبيرة والبسيطة كالخزانات وصهاريج سيارات النفط وأعمدة شبكات الارتباط وزوارق الصيد ،وصناعة قطع التبديل بالاضافة الى بعض آليات الصناعة الحربية . ان تطوير صناعة الالات يحتاج الى أن يكون له بعد اقليمي ، سواء من حيث التمويل أم الادارة أم توزيع الانتاج .

١٢٩- ان صناعة الآلات والتجهيزات وقطع التبديل تستحق أن تكون المحور الاساسي لاستراتيجية التصنيع البديل من الاستيراد ، على عكس المراحل السابقة التي تم فيها تصنيع المنتجات البديلة عن المستوردات في المجالات الاستهلاكية . وفيما عدا ذلك ينبغي التركيز على تصنيع الخامات المحلية ، والصناعات التي تتوفر لها أسواق للصادرات.

١٣٠- ان نمط الصناعات المبرمج لها حاليا هي في الغالب صناعات تحويلية هامشية تقتصر على مراحل المعالجة الصناعية في مراحلها الأولى أو في مراحلها الأخيرة فقط، ولذلك لا يتوقع حصول تغيير كبير في بنية الانتاج حتى منتصف العقد الثالث، غير أن التوسع في اتجاه العمليات التحويلية المتكاملة والنهائية وتنويع خطوط الانتاج سيكون من سمات النصف الثاني من العقد .

١٣١- ومع تقدم عملية التصنيع في غالبية بلدان المنطقة المتوقع خلال العقد الثالث سيكون تحقيق التشابك القطاعي بين فروع الصناعة المتنامية ذاتها وبينها وبين القطاع الزراعي وقطاع الهياكل الأساسية هدفا مميزا لاستراتيجية المنطقة وخاصة في النصف الثاني من العقد الانمائي الثالث.

١٣٢- وهذا يستلزم أن تركز استراتيجية العقد الثالث تركيزا جوهريا على تحويل المواد الخام وتعميق عملية المعالجة الصناعية للوصول الى غاية سلسلة التقنية الصناعية وتحقيق اعلى قيمة مضافة ممكنة . وتطالب بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا برفع حصتها من تكرير النفط ومن المشتقات البتروكيماوية ومن منتجات الصلب ومشتقات الالومنيوم وغيرها بنسبة محسوسة تطبيقا لاستراتيجية ليما التي اعتمدتها الأمم المتحدة .

١٣٣- وبدءا من منتصف العقد الثالث ستسعى بلدان غرب آسيا الى تنويع فروع صناعاتها وتوسيع قاعدتها الصناعية والانتاجية وتحقيق التكامل في بنية الصناعة على صعيد المنطقة وستسعى في هذا السياق للحصول على التقنية الضرورية في هذا المضمار وستقوم بتعديلها وتطويرها بما يلائم حاجاتها .

١٣٤- وبالنسبة للصناعات التحويلية المعتمدة على المواد الزراعية والملبية لحاجات السكان الحيوية من غذاء وكساء فان استراتيجية بلدان المنطقة للعقد الانمائي الثالث ستتضمن تنشيط هذه الصناعات وتنمية طاقاتها سواء في الدول الزراعية أو الأخرى النفطية الزراعية وسيكون استخدام الطاقات الانتاجية بصورة كاملة في المصالح القائمة عنصرا مميزا من عناصر تحقيق هذا الهدف.

١٣٥- وستتميز الثمانينات بنمو ملحوظ في الاستهلاك المحلي لمشتقات النفط وهذا الاتجاه سيتواصل حتى نهاية القرن الحالي . وتبعا لذلك فان الاهتمام بتطوير استهلاك الطاقة الشمسية في هذه المنطقة المحظوظة بالايام المشمسة وكذلك بالطاقات الأخرى البديلة التقليدية والمستجدة مثل الصخور الزيتية ستبرز كاتجاه استراتيجي للمنطقة في العقد الثالث الانمائي .

١٣٦- وتستهدف عملية التصنيع تطوير القطاع الصناعي باتجاه التكامل فيما بين فروعه، ومع القطاعات الأخرى، والتوصل فيه الى درجة من الفاعلية تتيح له الصمود التنافسي والقدرة على التصدير، وتطوير الاستخدام الفعّال للتكنولوجيا الصناعية المتقدمة، ورفع درجة المهارة وحجم العمالة في الصناعة، وتطوير التعاون الاقليمي في عملية التصنيع في شتى المجالات، والعمل على أن تدخل كل دولة في سياستها الوطنية للتصنيع نظرة اقليمية وبعدا يشمل المنطقة عموما والجوار خصوصا.

١٣٧- ان تماثل عدد من الموارد المعدنية والزراعية في بلدان المنطقة وتنوع العدد الآخر منها سيشكلان مع تعبئة هذه الموارد بتصنيعها حافزا على تحقيق تدريجي للتخطيط القطاعي في عدد من الفروع الصناعية على مستوى المنطقة وسيكون هذا أيضا هدفا من أهداف استراتيجية العقد الثالث الانمائي. وهكذا فان مسألة التكامل الصناعي الاقليمي تشكل أحد مكونات استراتيجية التنمية.

١٣٨- كذلك فان التوسع المشار اليه يتيح تحقيق هدف آخر لاستراتيجية المنطقة وهو تحقيق التوازن الجغرافي في توزيع الصناعات سواء على صعيد المنطقة أو على مستوى كل قطر.

١٣٩- ونظرا للتخصص القائم في المنطقة في الخامات المحلية، فان التصنيع ينبغي أن يأخذ أبعادا من التخصص وتقسيم العمل على صعيد المنطقة، ففي الأقطار الشمالية من المنطقة وجنوبها الغربي، يمكن أن تتمركز الصناعات الزراعية، كالزيوت النباتية والسكر وصناعة الأعلاف والمعلبات والأغذية المحفوظة، وفي جنوبي المنطقة وشرقيها يمكن أن تتمركز الصناعات البحرية، والصناعات المرتبطة بصيد الأسماك، وفي الدول التي يتوافر فيها النفط والطاقة والغازات، يمكن أن ينسق قيام صناعات البتروكيماويات، وصناعات الكيماويات الأساسية، القائمة على الفوسفات والكبريت والبوتاس، والصناعات المعتمدة على الطاقة، كصناعة الحديد والصلب. أما الصناعات الهندسية وصناعات التكنولوجيا العالية فالأفضل أن تتمركز حيثما تتوافر الخبرة والعمالة نسبيا، والأرجح أن يكون ذلك في الشطر الشمالي من المنطقة، مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة تطوير البيئة والمؤسسات ومرافق التدريب وضرورة التعاون الاقليمي في هذا المجال.

١٤٠- أما التصنيع على الأساس الاقليمي فمن المفضل أن يكون عن طريق برنامج خاص للتصنيع يوضع للمنطقة ككل ويتضمن مشروعات صناعية ذات صفة اقليمية، ويأخذ بالاعتبار امكاناتها في توفير مستلزمات التمويل والاستثمار والتشغيل، ويجعلها تستفيد من مزايا السوق الموسعة على صعيد المنطقة، ويجرى اختيار المشروعات بحيث يشكل مجموعة من المشروعات المشتركة والمرتبطة ببعضها تكامليا والمعدة على أساس التخصص بحيث يتعهد كل بلد بانتاج معين لصالح

المنطقة بمجموعها ، كما يتعهد باستيراد السلع التي تتعهد بانتاجها الدول الأخرى . وفي هذا المجال لا بد من التوضيح بأن هذا النوع من التخصص يجب الا يفهم منه احتكار صناعة ما من قبل بلد ما ، كما أن المصانع ذات الطابع الاقليمي لصناعة معينة يمكن أن تنشأ في أكثر من دولة واحدة ، كذلك فان توزيع الصناعات على الأقطار في المنطقة يجب الا يعتمد التكاليف المقارنة كمعيار وحيد ، وانما العبرة بتوزيع معقول للعبء والمنفعة على الدول الأعضاء بشكل عادل ، وبالنسبة لمجموعة المشروعات .

١٤١ - وعموما فان استراتيجية التنمية في العقد الثالث لمنطقة غرب آسيا ستتخذ هدفا أساسيا لها هو تحقيق زيادة محسوسة في حصة الصناعة بصفة عامة في الناتج المحلي الاجمالي وزيادة حصة الصناعة التحويلية في هذا الناتج ورفع القيمة المضافة عبر التحويل الصناعي بصورة متلازمة مع مضاعفة فرص العمل وتلبية حاجات الاستهلاك .

١٤٢ - وتبعا لذلك فان زيادة نوعية الصادرات هدف استراتيجي آخر لبلدان المنطقة وذلك بمضاعفة حصة السلع الصناعية المحولة من اجمالي الصادرات وتحسين الميزان السلعي للتجارة الخارجية سواء بالنسبة للدول المنتجة للنفط أو الأخرى في منطقة اللجنة .

١٤٣ - أما بالنسبة للصناعات القائمة فلا بد من العمل على تحسين ادارتها ورفع قدرتها التنافسية وتشغيل الطاقات الفائضة ، وتنسيق مراحل الانتاج فيها والقضاء على اختناقات الانتاج ، وتطبيق برامج دقيقة للصيانة ورفع درجة الميكنة فيها ، مع الاستفادة من مراحل العمل اليدوي . ان ادخال التقنيات المبسطة وتعديل تصاميم المصانع بما يزيل أو يخفف العمليات المستهلكة للوقت يمكن أن يكون لها مردود كبير وربما بتكاليف محدودة جدا . وهذا يقتضي توسيع برامج تدريس الجامعات لكي تشمل مواضيع تتعلق بتطوير مهارات الادارة الصناعية وبالعلاقات الصناعية وتأسيس مراكز لتطوير الادارة والانتاجية ، ودعم القائم منها ، والربط بين نشاطها في الدراسات والتطوير بنشاط تدريبي ، وهذا النشاط يمكن أن يأخذ بعدا اقليميا ، أو شبه اقليمي يشمل عددا من الدول المتجاورة ضمن المنطقة .

(و) دور قطاع النفط في التنمية

١٤٤ - ان من أبرز ما تستهدفه استراتيجية التنمية الدولية هو بناء الاقتصادات الوطنية وتأمين الاستقلال الاقتصادي لها بما يعنيه من حق السيطرة على ثرواتها . لذلك فان من الضروري على دول المنطقة تقليل الاعتماد على موارد النفط المالية في تمويل الانفاق الاستثماري والجاري وذلك عن طريق رفع معدلات النمو في القطاعات والفعاليات الاقتصادية الأخرى بما يؤمن زيادة نسبة مساهمة هذه القطاعات والانشطة في معدل النمو الاقتصادي لها . ان زيادة الاهمية النسبية للقطاعات غير النفطية يساعد في بناء اقتصادات أكثر توازنا وأقل تعرضا للأخطار التي تنبعث من واقع الاقتصادات الصناعية ومشاكل تطورها .

(ز) الثروات الباطنية

١٤٥- تتجلى استراتيجية التنمية على الصعيد الاقليمي في هذا المجال في العمل على تكثيف الجهد المشترك لدول المنطقة في التحرى الجيولوجي بشكل أكثر انتظاما وشمولا ، بمعنى اعداد الخرائط الجيولوجية وتدعيم ذلك بمسوح جيوفيزيائية وجيوكيمائية على صعيد المنطقة مع تطبيق متزايد لتقنيات الاستشعار عن بعد وفي تطوير التعاون الاقليمي أو شبه الاقليمي في مجال استكشاف الموارد المعدنية واستخراجها وتجهيزها واستثمارها ، مع الأخذ بالاعتبار الفوائد الاقتصادية والتقنية الناجمة عن العمل الجماعي وعن التعاون في تكوين الخبرات على صعيد المنطقة .

١٤٦- أما على الصعيد الوطني فتركز الاستراتيجية على التصنيع الأمثل لمنتجات المناجم مع توجيه الانتباه الى استخدام المنتجات الثانوية الناجمة عن تصنيع الخامات . وكذلك على تشجيع تطوير المناجم الصغيرة حيث يمكن أن تستخدم فيها التقنيات المناسبة مع استخدام كثيف لليد العاملة ، وذلك مع اعطاء أهمية خاصة لحماية البيئة في تطوير قطاع المناجم .

(ح) المياه

١٤٧- تركز الاستراتيجية على المستويين الاقليمي والوطني على تكثيف الجهود لاجراء تقييم شامل للموارد المائية ، واعداد دراسات تفصيلية للأحواض المائية بشكل خاص وعلى مستوى المنطقة وربط هذه الدراسات بخطط التنمية بما يلبي توفير احتياجات جميع سكان المنطقة لمياه الشرب وكذلك احتياجات الزراعة والرى ، واحتياجات توليد الطاقة والتصنيع ، وكذلك على التعاون الاقليمي في تقييم وضع اليد العاملة والحاجة اليها ومرافق التدريب والعمل على انشاء أو تقوية هذه المرافق والاستفادة منها وطنيا واقليميا .

١٤٨- وعلى الصعيد الوطني ينبغي أن تهتم الحكومات اهتماما خاصا بالتقييم الاقتصادى لاستخدام المياه ، وتحليل لتكاليف استخدام المياه في جميع المجالات وخاصة في الرى ، وتطبيق نتائج هذه الدراسات عن طريق وضع أنظمة دقيقة لامقننات المائية ، واعادة النظر في تشريعات الموارد المائية بغية احداث وتطوير دوائر مختصة في حفظ الموارد المائية وادارتها وتطويرها .

(ط) الطاقة

١٤٩- على الصعيد الوطني تهتم الاستراتيجية بزيادة فعالية استخدام الطاقة عن طريق تحسين التقنيات القائمة ، واختيار التقنيات الانتاجية الأكثر توفيرا للطاقة في المشاريع الجديدة وزيادة فرص استعمال الطاقة ذات المستوى الحرارى المنخفض واختيار المستويات الحرارية الديناميكية الملائمة لمتطلبات عمليات الانتاج من كل استعمال للطاقة ، وكذلك تهتم

الاستراتيجيات بتشجيع تطوير جميع المصادر المحلية للطاقة بما في ذلك عمليات الانتاج القائمة على الطاقات المتجددة بالأساليب التكنولوجية البسيطة وذات الكلفة المنخفضة .

١٥٠- وعلى الصعيد الاقليمي ، تركز الاستراتيجية على اقامة شبكة ارتباط كهربائية على المستوى الاقليمي أو شبه الاقليمي ، وتبادل الخبرات بين دول المنطقة وبينها وبين العالم الثالث عموما ، بالنسبة للمجالات التي تهتم بها أقطار المنطقة ، وتضافر الجهود في مجال الأبحاث والتطوير في مجالات الطاقات الجديدة والمتجددة والمشاركة في نشاطات نقل التكنولوجيا الملائمة المتعلقة بالطاقة والعمل على الاستفادة جماعيا من التحسينات التقنية التي تطبقها الاقطار المتقدمة صناعيا .

١٥١- وعلى الصعيد العالمي تهتم الاستراتيجية بالمشاركة في الجهود العالمية لتطوير استخدام المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة وخاصة الطاقة الشمسية ، وذلك بالاستفادة من المناطق ذات الصحو شبه الدائم ، وينتظر أن تشارك المنطقة في تمويل الجهود في هذه الأبحاث لتطبيقها في المنطقة ، وكذلك تهتم الاستراتيجية بالدعم المباشر من قبل الدول الغنية بالطاقة ، للدول الأكثر افتقارا الى الطاقة في العالم الثالث.

١٥٢- وفي نفس الوقت ، يفضل أن تعمل الدول المنتجة للنفط على زيادة التصنيع المحلي للهيدروكربونات بما في ذلك خاصة تصنيع الغاز وانتاج البتروكيماويات ، بالتنسيق فيما بينها ، وان تتابع العمل الجماعي على تحليل الهيكل السعري للطاقة ، والربط بين أسعار النفط وبين أسعار السلع الأساسية التي تستوردها من الاقطار المتقدمة صناعيا .

(ى) النقل والمواصلات

١٥٣- بالاضافة الى ما سبق التعرض اليه في صدد الهياكل الأساسية ، ثمة أهداف واستراتيجيات وسياسات خاصة في هذا المجال ، تتعلق بأنواع المرافق في هذا القطاع ، أهمها :

في مجال الطرق والنقل البرى

العمل على التوفيق بين الطاقة الاستيعابية للطرق مع طاقات الموانىء التي تم تطويرها مؤخرا ، وخاصة ازالة الاختناقات في أجزاء معينة من الطرق الدولية ، وتطوير الطرق الفرعية وشبكات

الطرق الريفية والزراعية والصحراوية (بالربط مع الجهود الرامية الى مكافحة التصحر) ، وتحسين مرافق العبور على الحدود والتعاون الاقليمي لتسهيل انتقال السلع والاشخاص، وتوحيد انظمة السير وشاراته وتنميطها ، وتبسيط الانتقال عبر الحدود وتخفيف وقت الانتظار .

وفي مجال الموانئ والنقل البحري

متابعة مشروعات الموانئ الجديدة وتوسيع القائمة في الدول غير النفطية التي تأخرت في انجاز مشروعاتها ، وترشيد ادارة المرافئ وتبسيط عمليات التخليص والاقلال من وقت الانتظار الناجم عن المعاملات الروتينية او ضعف التنظيم ، وتطوير اساطيل تجارية وطنية او اقليمية ذات وسامل مشتركة سواء بالنسبة لنقل النفط ام السلع الاخرى ، وتطوير الخبرات والمهارات الوطنية للحلول محل الخبرات الاجنبية قدر الامكان .

وعلى الصعيد العالمي متابعة العمل من اجل تصديق دليل مبادئ التعامل لمؤتمرات الملاحة ومن اجل التطبيق الفعّال لاتفاقيات المشاركة في شحن السلع السائبة .

وفي مجال المواصلات السلكية واللاسلكية

التركيز على صيانة التجهيزات وتنظيم وتحسين نوعية الخدمة ، والتعاون الاقليمي في توحيد نوعية التكنولوجيا المستخدمة لتسهيل ربط المنطقة بشبكة موحدة للهاتف والتلكس، والعمل على استخدام التكنولوجيا الاكثر رقيا واسهل صيانة ، والعمل على ايجاد مراكز للتلكس ضمن المنطقة بدلا من الاعتماد على الخارج في تأمين هذه الاتصالات بين انحائها .

(ك) التجارة الخارجية

١٥٤- ومع اهمية تزايد حجم التبادل التجاري وتطويره وخاصة فيما بين الدول النامية ، لا بد من تحسين الميزان التجاري لصالح هذه البلدان ووضع السياسات التجارية المناسبة لتوفير المناخ الملائم لانشاء وتطوير الصناعات الوطنية كاستخدام الحماية الجمركية والعمل على توحيد التعرفات الجمركية خاصة في دول المنطقة والسعي لتعزيز تضامن البلدان النامية ودول المنطقة للحد من الاستيرادات السلعية المنافسة دونما تكافؤ والمصدرة من قبل الدول الصناعية . وفي هذا الاتجاه لا بد ايضا من رفض السياسات التمييزية التي تتبعها الدول الصناعية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء مشاريع التنمية في البلدان النامية ومنها بلدان المنطقة . . .

(ل) السياحة

١٥٥- تتجلى استراتيجية تطوير القطاع السياحي في التعاون في تنظيم وتطوير المرافق السياحية وتنظيم السياحة الجماعية على اساس شبه اقليمي وذلك بالنسبة للاقطار غير النفطية في شمالي المنطقة وفي الدول الاقل نموا ، وفي المناطق الساحلية ، وحماية وصيانة الآثار والتنقيب عنها بالتعاون مع المؤسسات الدولية ، وتخفيف الشكليات والاجراءات للسواح عند عبور الحدود ، وتحسين ارتباط المواصلات بين مركز سياحي وآخر ، وتطوير الحرف التقليدية وانتاج السلع المحلية التي تثير اهتمام السواح .

رابعا- اولويات التنمية الاجتماعية

(أ) دور التحولات الاجتماعية في التنمية

١٥٦- تلعب عوامل التطور الاجتماعي دورا بالغ الاهمية في تحقيق اهداف النمو الاقتصادي لاستراتيجية التنمية الدولية . فالعمل على زيادة الاستخدام في الايدي العاملة وزيادة مساهمات الفئات الاجتماعية المختلفة وخاصة من ذوي الدخل المحدود والنقابات والمنظمات المهنية والشعبية في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وزيادة حصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل وخاصة في الريف من الخدمات الاجتماعية العامة وزيادة نصيب هذه الفئات من مجموع الناتج المحلي الاجمالي ، كفيل مع توافر شروط التنمية الاخرى ، بتحقيق اهداف التنمية القومية القطرية والاقليمية واهداف استراتيجية التنمية الدولية .

(ب) الموارد البشرية والايدي العاملة

١٥٧- ويجب ان يكون الاستثمار الكامل للموارد البشرية الهدف الرئيسي الذي يتمتع بالافضلية الاولى في المنطقة ، وهذا يستتبع حمايتها وتطويرها بتوفير الخدمات اللازمة في جميع القطاعات مع التركيز على تأمين الخدمات الاساسية لسكان المناطق الريفية والاحياء الفقيرة بالمدن مع اتاحة المزيد من الفرص في مجال التعليم ، والتدريب ، والعمالة للفئات السكانية التي تشكل طاقات معطلة وغير مؤهلة كما يتطلب اعادة النظر في اتجاهات انظمة التعليم باتجاه التخفيف من حجم التعليم النظري الذي تواجهه فرص للعمل اقل ، وتقوية التدريب الفني والمهني وفي المجالات التي لا يكفي العرض فيها لتلبية الطلب.

١٥٨- ويمكن تلخيص اهداف استراتيجية العقد الثالث الانمائي في هذا المجال في امور رئيسية هي :

(١) تعبئة اليد العاملة على مستوى المنطقة وتدريبها وتوجيه استخدامها بما يلائم التنمية الزراعية والصناعية وغيرها .

(٢) العمل على حرية حركة اليد العاملة المختلفة بين بلدان المنطقة لحسن استثمار مجهوداتها وتوجيه قدراتها لتنفيذ استراتيجية التنمية في العقد الثالث .

(٣) توفير المناخ الملائم للعقول العلمية على مستوى المنطقة وفي بلدانها ماديا ومعنويا حتى يكون هدف استراتيجية العقد الثالث الانمائي هو وقف النزيف من الادمغة العلمية التي استهلك تكوينها جزءا ملموسا من ميزان مدفوعات بلدان المنطقة والتي تجعل البلدان المتقدمة صناعيا جاهدة على استيعابها دون مقابل .

(٤) تكوين مراكز الدراسات والاستشارات العلمية والعملية لتكون في خدمته بلدان المنطقة والدراسة والاشراف على تنفيذ المشروعات التي تقوم بلدان المنطقة بتوفير الاستثمارات اللازمة لها ، وهذا من شأنه ان تستفيد المنطقة من كفاءاتها بشكل أفضل .

١٥٩- من اجل بلورة سياسة واضحة للربط بين المتاح من اليد العاملة والتأهيل والاستخدام ينبغي تطوير الاحصاءات وتوفير البيانات بشكل افضل . ومن الضروري اجراء مسح شامل للقوى العاملة ومختلف التخصصات العلمية والمهنية ومسح احتياجات المشروعات والمؤسسات الى هذه الاختصاصات وحصر كمي ونوعي للمدارس والجامعات والمعاهد ومراكز التدريب المهني والحرفي وعدد خريجيها ومستوى تدريبهم ، ومدى توافق فعالية هذه المرافق كمّا ونوعا مع احتياجات التنمية وبالتالي تحديد الحاجة الى تطويرها . ولا شك في ان التعاون الاقليمي في هذا المجال ومشاركة المؤسسات الدولية والاقليمية يمكن ان تكون له فوائد مشتركة جمة .

١٦٠- ومع ان اعادة توزيع اليد العاملة على صعيد المنطقة يعتبر امرا مرغوبا فيه ، الا انه من الضروري العمل على دراسة آثار الهجرة العمالية على الصعيد الاقليمي وخاصة من الدول غير النفطية الى النفطية ، وآثارها السلبية والايجابية على الفئتين ، بهدف التوصل الى تحقيق المزايا المتكافئة لهذا النوع من التكامل الاقليمي ، وبما يكفل استمرارية قدرة البلدان المصدرة على تلبية حاجة البلدان المستقبلة مع الحفاظ على توازن هيكل العمالة فيها .

(ج) السياسة السكانية

١٦١- نظرا لان معدلات النمو السكاني ، رغم ارتفاعها النسبي ، لا تشكل صعوبة رئيسية امام النمو الاقتصادي في معظم دول المنطقة فان مسألة تنظيم الاسرة تأخذ ابعادا صحية اكثر منها سكانية - انمائية .

١٦٢- ونظرا لان الهجرة الداخلية تستأثر باهتمام عدد من دول المنطقة ، وخاصة من حيث استقطاب العواصم للسكان ، وتضخم المناطق الزراعيةبسبب مغادرة اهلها لها ، وبالتالي ضعف الانتاج الزراعي ، فان سياسة نقل المدنية الى الريف ، هي البديل الصحيح لانتقال الريفيين الى المدن .

١٦٣- ونظرا لان اهم المشاكل السكانية تتجلى في قضايا البدو الرحل والهجرة الخارجية ، وهجرة العقول ، والتوزع السكاني غير المتكافئ ، وخاصة التناثر ، وعزلة سكان المناطق الجبلية واستمرار معدلات الوفيات المرتفعة في مناطق معينة وبالنسبة لفئات السكان الاكثر فقرا ، فمن الضروري ان تركز الاستراتيجية على التعاون الاقليمي في معالجة المشاكل الناجمة عن تحرك البدو للعمل على استقرارهم ، وان تتبع سياسة للاجور والحوافز المادية والمعنوية للوقوف في وجه هجرة العقول وان يوضع نظام عادل بين دول المنطقة المصدرة للعمالة والمستقبلة لها ، وان يعمل على تطوير تجمعات سكانية حضارية تستقطب سكان التجمعات النائية والصغيرة ، وشق الطرق الصحراوية والريفية والزراعية والفرعية ، وتركيز الخدمات الصحية والتعليم على المناطق الاكثر فقرا ، والاهتمام بتعليم وتغذية الفئات السكانية الفقيرة .

١٦٤- وبالنظر الى النقص الملحوظ في الديموغرافيين والمختصين القادرين على تدريب المزيد منهم ، وضعف المراجع باللغة العربية ووسائل التدريب الحديثة فان التعاون الاقليمي في هذا المضمار من شأنه ان يسرع معالجة هذه المشكلة .

(د) الاحتياجات الاساسية للفرد

١٦٥- تؤكد استراتيجية التنمية في العقد الثالث على ضرورة زيادة نصيب السكان الريفيين ، والاحياء الفقيرة من المدن ، ولاسيما في المناطق الاكثر فقرا والاقل نموا ، من ثمار التنمية ، بما يتناسب مع حجم هذه الفئات ونسبتهم من مجموع السكان ، والعمل على المدى البعيد على ازالة الفوارق بين الريف والحضر عن طريق مشروعات التنمية الريفية المتكاملة ، ومكافحة الامراض المستوطنة ، والامية ، وادخال معالم الحضارة الى الارياف ، وتطوير الصناعات الريفية والخدمات الصحية والتعليم ، وكذلك ازالة الفوارق بين الاحياء المتطورة والفقيرة من المدن ، وذلك من حيث توفير المرافق الحيوية والخدمات الصحية والتعليمية والبلدية ، وعلى رأسها النظافة ومياه الشرب والانارة والمجارى والنقل الداخلي ، وكذلك توفير فرص العمل وتأمين الغذاء .

١٦٦- ومن الضروري الاهتمام بشكل خاص بفئات سكانية معينة كالمعوقين واللاجئين والنازحين والمهجرين والشيوخ والعجزة والايتام ومشوهي الحروب .

١٦٧- بالنظر الى ان تكاليف خدمات التعليم والصحة والاسكان والغذاء والخدمات الاجتماعية الاخرى قد وصلت في الدول غير النفطية الى الحد الاقصى الذى يمكن ان يتيحه حجم الناتج المحلي واولويات التنمية فيها ، فمن الضرورى البحث عن انماط ونماذج بديلة لتلبية الحاجات الاساسية وخاصة بالنسبة للقطاعات الاكثر فقرا في المجتمع. ان التعاون الاقليمي المالي والفني يمكن ان يكون الاداة في التقصي عن السبل الجديدة وتبنيها وتحمل مخاطر المراحل التجريبية وتكاليفها .

(هـ) دور المرأة

١٦٨- ومن الضرورى السعي المكثف لدعم التطور الرامي الى اشراك المرأة في التنمية مع اخذ القيم الاجتماعية والفكرية بعين الاعتبار ويجب ان يتجاوز هذا الهدف مجرد المطالبة بالحقوق المشروعة للمرأة فيشمل ضرورة مساهمتها على اساس المساواة ، بدورها في صياغة الخطط والسياسات الانمائية وتنفيذ البرامج والمشروعات والسياسات وفي المشاركة الكاملة في الاستفادة من ثمرة العمل .

(و) الاسكان والتخطيط العمراني

١٦٩- وبالنظر الى قلة الاهتمام بالتخطيط العمراني خلال مراحل التنمية السابقة ، تؤكد استراتيجية التنمية في العقد الثالث على اهمية التخطيط العمراني كأداة رئيسية للتخلص من مشاكل الاسكان والاستيطان البشرى في كل قطر.

١٧٠- بالنظر الى آثار الهجرة الى العواصم من داخل البلاد وخارجها ، التي قضت على شكل التسلسل الهرمي المتوازن لتوزيع السكان على التجمعات السكانية ، ينبغي ان تركز استراتيجية التنمية على تحقيق حد معقول من اللامركزية في الحضر ، بغية تنشيط المدن الاصغر حجما وادخال نوع من التخصص بين العواصم والمدن الكبرى والمتوسطة ، واتباع سياسة التمركز بالنسبة للمناطق التي تتسم بتناثر التجمعات السكانية بغية تطوير المدن الصغرى ومراكز التسويق الريفية ، وتشجيع السكان على ترك التجمعات الصغيرة المتناثرة والتي يصعب تزويدها بالخدمات او ترتفع تكاليفه .

١٧١- ومن الضرورى العمل على تطوير التكنولوجيا في تشييد المساكن باتجاه زيادة الانتاجية ، وتخفيف تكاليفها ببناء المساكن الشعبية ، وتوفير الاراضي باسعار منخفضة ، وتشجيع التعاون السكني والعمل على توفير المرافق الصحية المنزلية في المساكن المحرومة منها ، واعادة النظر في قوانين الايجارات بما يؤمن العدالة بين المؤجرين والمستأجرين من جهة ، ويوفر المساكن المتاحة للتأجير من جهة اخرى .

١٧٢- ونظرا لبروز مشكلة الفائض في المساكن في عدد من الدول النفطية نتيجة التوسع العمراني المبني على امل المستثمرين في استمرار معدلات الهجرة والنمو الاقتصادى ، وما ادت اليه هذه المشكلة من ركود اقتصادى نتيجة لتوقف البناء بعد ذلك التوسع السريع ، يجدر التفكير باتباع سياسات متكاملة في الدخل والتسليف والايجارات تؤدى الى استفادة الفئات الاجتماعية الادنى من

المساكن ذات النوعية الادنى ،بالتدرج وبحيث تتاح فرصة ، في آخر المطاف، لالغاء وجود المساكن الفقيرة والمتهتة والمرتجلة ،وبالتالي الاستمرار في البناء الاسكاني بمعدلات تتوافق مع النمو الاقتصادي المرغوب.

١٧٣- وبالنظر لضعف البنية الهيكلية البشرية والمؤسسية في مضمار التخطيط العمراني يجدر بذل مجهودات خاصة لتأسيس اجهزة قادرة على اعداد المخططات وتحديد مراحله التنفيذية واعداد الكوادر للقيام بالاعمال الرئيسية والفرعية في هذا المضمار وتشجيع التعاون الاقليمي في هذا المجال ، كما يجدر العمل على تطوير اقنية مناسبة للاتصال بين المخططين العمرانيين وبين متخذي القرارات من جهة ،وبين المواطنين المحليين من جهة اخرى ، بغية معرفة اتجاهات التطوير واشراك المواطنين في العملية التخطيطية التنظيمية .

خامسا- حماية البيئة

١٧٤- ينبغي بذل جهود اكثر من اي وقت مضى لحماية البيئة والمنطقة في مراحل نموها الاولى ،بحيث لا تتكرر المساوئ التي رافقت التنمية الصناعية في العالم المتقدم صناعيا ، وتشمل حماية البيئة في المنطقة مجالات متعددة ،منها حماية البحار من التلوث وخاصة من النفط، وحماية الموارد المائية كالانهار والبحيرات والاحواض الجوفية والسواحل من مخلفات الصناعة ومخلفات الانسان ، وحماية البحيرات والتجمعات المائية الاصطناعية الجديدة من تولد وانتشار مسببات الامراض وكذلك تشمل حماية الجو من التلوث الناجم عن غازات الصناعة ووسائط النقل ، وتصل مجالات حماية البيئة الى حماية اسماك البحار وحيوانات البوادي والغابات والنباتات ، من الانقراض، وحماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف ،كالرعي الجائر للمراعي والغابات ،والصيد البري والمائي باساليب القتل الجماعي ، ومكافحة التصحر بالوقوف امام زحف الصحراء على هوامش المناطق الزراعية . الخ . .

١٧٥- ولتحقيق اهداف حماية البيئة لا بد من تضافر الجهود على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي. فعلى الصعيد الوطني ينبغي قيام كل دولة بمسؤولياتها في هذا المضمار،والعمل على سن التشريعات المناسبة ومراعاة الشروط الخاصة بحماية البيئة في تنفيذ المشروعات الانمائية . وعلى الصعيد الاقليمي يجدر التعاون في تطبيق برامج موحدة للمرافق المشتركة كالسواحل والانهار واعداد برامج مشتركة لاعمار الصحراء وتنشيط انبات المروج الرعوية فيها وشق الطرق الصحراوية والتعاون في صياغة الانظمة والتشريعات ، وتبادل الخبرات بالنسبة لمشروعات متشابهة ، واعداد الكوادر المتخصصة في هذه المجالات . وعلى الصعيد الدولي يجدر التعاون مع الاقطار المجاورة للمنطقة ، كالدول المحيطة بالبحر الابيض المتوسط، والخليج ،والبحر الاحمر في حماية هذه البحار، وكذلك المساهمة في الجهود الدولية العامة لمكافحة التلوث وحماية البيئة .